# تأثير نظرية الفرعونية للشيخ أنتا چوب في الهوية الإفريقية لمصر

يتضح من خلال مراجعة بعض الدراسات المتعلقة بقضية الهوية الإفريقية لمصر، أن هناك عدم إدراك بالانتماء المصري إلي الهوية الإفريقية سواء على الجانب الرسمي أو غير الرسمي أو حتي الأكاديمي، فالإدراك بهذه الهوية إما يعتريه التجاهل الكامل أو الرفض شبه الكامل لهذه الهوية، أو النظر إلى الإفريقي نظرة دونية. وهو ما يعنى أزمة في إدراك تلك الهوية، حيث واجهت الهوية الإفريقية لمصر تحديات عدة وهو ما يرتب عدد من السيناريوهات المستقبلية. وعليه كان لابد من البحث عن سبيل لمواجهة مثل هذه السيناريوهات وتطرح الدراسة نظرية الفرعونية في فكر المفكر السنغالي الشيخ أنتا چوب **Cheikh Anta Diop**، كإحدى الأدوات للخروج من تلك الأزمة.

يعد الشيخ أنتا چوب أحد أهم المفكرين الأفارقة الذين أرسوا حقل الدراسات الإفريقية بالعديد من المعارف والأفكار التي مثلت انعكاساً لكثير من المشكلات والتحديات التي واجهت القارة الإفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال. وتأتى نظرية الفرعونية باعتبارها مرجعية أو شكلاً للهوية الإفريقية على رأس تلك المنظومة الفكرية التي أسهم بها في هذا الإطار، والتي تحمل في طياتها فرصة كبيرة ليس فقط في إطار عملية إدراك الهوية الإفريقية لمصر ولكنها تمثل أيضا فرصة في إطار عملية تعزيز التكامل العربي الإفريقي لاسيما في ظل المدركات السلبية المتبادلة لدى كلا الطرفين العربي والإفريقي. وفي هذا الإطار يمكن لمصر أن تلعب الدور المساعد في عملية الدفع قدما إزاء التقارب بينهم انطلاقا من هويتها الإفريقية التي قدم لها الشيخ أنتا چوب من خلال نظرية الفرعونية وساق عدة أدلة لاثبات أن حضارة مصر الفرعونية هي حضارة إفريقية زنجية؛ فحضارة مصر الفرعونية كانت حضارة زنجية، أو على الأقل كان للزنوج الدور البارز في تكوينها وتطورها، ومن ثم تشكل الفرعونية الراية والأساس والإطار المرجعي والمصدر الحضاري والثقافي لإفريقيا وهي نقطة البداية لدراسة التاريخ الإفريقي .

ومن هنا تسعى هذه الورقة البحثية إلى تفسير تأثير نظرية الفرعونية للشيخ أنتا چوب في الهوية الإفريقية لمصر. وفى إطار تفسير إشكالية البحث، يمكن اختبار الفرض القائل بوجود علاقة طردية بين تبنى مقولات نظرية الفرعونية للشيخ أنتا چوب والهوية الإفريقية لمصر، فتبنى مقولات نظرية الفرعونية قد يساعد بشكل كبير في تحقيق التفاف المصريين المنشود حول هويتهم الإفريقية في

المستقبل المنظور. ويمكن استخدام أداة تحليل المضمون كإطار تحليلي لتوضيح نظرية الفرعونية في فكر الشيخ أنتا چوب، فضلا عن الاستعانة بمقولات النظرية البنائية الاجتماعية، حيث تعد النظرية البنائية الاجتماعية لألكساندر ويندت Alexander Wendt نقلة نوعية في العلاقات الدولية، وتقدم مدخلاً مناسباً لفهم العلاقات الدولية في مرحلة ازداد فيها دور الهوية، على ضوء دراسة هذه النظرية يمكن تناول العديد من القضايا ومنها قضية الهوية ودورها في العلاقات الدولية. على هذا يمكن تقسيم هذه الورقة إلي عدة مطالب، يتناول المطلب الأول نظرية الفرعونية في الفكر السياسي للشيخ أنتا چوب، بينما يتناول المطلب الثاني تحديات وسيناريوهات الهوية الإفريقية لمصر، في حين يناقش المطلب الثالث مستقبل الهوية الإفريقية لمصر ودور الفرعونية في إعادة تشكيلها.

**المطلب الأول: نظرية الفرعونية في الفكر السياسي للشيخ أنتا چوب**

يؤكد أنتا چوب أن تاريخ إفريقيا سيظل معلقا في الهواء لا يمكن كتابته بشكل صحيح حتى يجد المؤرخين الصلة والرابط بينه وبين تاريخ مصر، لذا حاول اثبات الأصل الأفريقي للحضارة المصرية القديمة من خلال العديد من الأدلة التاريخية واللغوية والأنثروبولوجية والدينية وغيرها، وذلك على النحو التالى :

**أولاً: الأدلة الدينية**

تعد التوراة أول نص استند إليه شيخ أنتا چوب ليثبت الأصل الزنجي[١] للمصريين القدماء، وقد قدم الرجل عرضًا حججيًا ونقديًا لما ورد في التوراة. فقد قسمت التوراة الأجناس البشرية إلى ثلاثة أقسام وهي : الساميون نسبة إلى سام بن نوح، الحاميون نسبة إلى حام بن نوح، اليافثيون نسبة إلى يافث بن نوح. يقوم هذا التقسيم على أساس اللون؛ فاللون الأسود سمة الحاميين الذين يسكنون القارة الإفريقية بينما اللونان الأبيض والأصفر سمة اليافثيين وهو أصل الشعوب الهندوأوروبية، في حين اللون المتوسط بين هذين اللونين

[١] تعتمد الدراسة استخدام لفظ زنجية وتنأى عن استخدام لفظ إفريقية، لان هذا اللفظ هو ما استخدمه شيخ أنتا چوب في كتاباته؛ حيث أراد إثبات ان الزنوج تحديدا هم بناة الحضارة المصرية. وأكد أنه لا يوجد في استخدام كلمة "زنجي" نية عنصرية، ولكن استخدامها جاء فقط لدحض كتابات علماء الغرب ورفض أفكارهم حول كون الحضارة المصرية من أصل أبيض أو آسيوي أو أوروبي، فكان لابد من اللجوء إلى جمل مثل: الحضارة المصرية تنحدر من أصل زنجي إفريقي، لان استخدام لفظ إفريقي فقط يفتقر إلى الدقة.

هو لون الساميين ويقصد به الشعوب التي تقيم في شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين وسوريا ولبنان وفلسطين. ويرجع هذا التقسيم إلى ما ورد في العهد القديم .

أوضح أنتا چوب أن الساميين من اليهود والعرب كانوا يعتبرون المصريين من الزنوج طبقًا لما ذكرته التوراة. ولكنه قدم في الفصل الأول من كتاب الأمم الزنجية والثقافة شرحًا مبتكرًا لأسباب لعنة التوراة لأبناء حام، والتي تمثلت في اضطهاد المصريين لليهود بسبب الفجوة الحضارية بينهما فضلاً عن كراهية المصريين لليهود لأنهم كانوا رعاة. مما دعا اليهود إلى مغادرة أرض مصر ووصفهم المصريين بأنهم من السود وذلك استنادًا إلى خرافة التقسيم بين (سام وحام) والانحياز للأول ضد الثانى [١]. وفي هذا السياق، يؤكد الشيخ أنتا چوب أن اضطهاد المصريين لليهود كانت السبب وراء لعنة التوراة المنصبة على الجنس الأسود، والشكل العدائي للجنس الأسود في الكتب المقدسة، وأن أسطورة سفينة نوح بعيدة عن ذلك تماماً، ودلل على ذلك بأن هذه اللعنة لم تحدث إلا بعد هجرة اليهود من مصر"[٢].

**ثانياً: الأدلة التاريخية**

قبل خوض شيخ أنتا چوب في بيان شهادات الكتاب والفلاسفة القدامى بشأن أصل المصريين القدماء، فقد أقر بعدم وجود محاولات بحثية من قبل الكتاب القدامى في هذا الصدد. أوضح أنتا چوب أن مسألة البحث عن أصل المصريين القدماء لم تطرح أبدا بالنسبة لمعاصريهم، على الرغم من تأكيد معظم شهود العيان أن المصريين كانوا زنوجاً. فأراد ابتداً إثبات أن المصريين كانوا أصلاً من السود فأوضح أن مصر منذ الغزو الفارسي عام ٥٢٥ ق.م لم تخرج عن سيطرة الأجانب؛ حيث سيطر عليها المقدونيون بقيادة الإسكندر الأكبر ثم الرومان بقيادة يوليوس قيصر ثم العرب في القرن السابع ثم الأتراك في القرن السادس عشر.... إلخ. من ثم؛ كانت مصر بوتقة لعدة أجناس لكن السكان الأصليين هم الزنوج. وواصل تأكيده في هذه المسألة موضحاً أن مصر القديمة غزتها ثلاث عشرة أمة غازية، وهو ما أدى إلى التغير الديمغرافي للمصري القديم، فاختلط بعناصر بيضاء من الغزاة والتجار والقبائل المهاجرة من الشرق والغرب.

---

(1) Cheikh Anta Diop ,**Nations Nègres et Culture: De L'Antiquité Nègre Egyptienne aux Problems Culturels de l'Afrique Noir (Paris: Présence Africaine, 1967)** ,pp.36-42

(2) Cheikh Anta Diop, The birth of the Negro Myth in **Présence Africaine** (Paris: Rue des ecoles, third quarter,1955), pp.43-35

وعاد ليؤكد أن الكثير من الدراسات الغربية حاولت إخفاء أو تفنيد هذه الحقيقة، وسادت فكرة أن المصريين من عنصر أبيض وأن الزنوج والسود لا يمكن أن تنبثق حضارة بين ظهرانيهم[١].

استند شيخ أنتا چوب إلى نصوص مؤرخى اليونان (هيرودوت وديودورس الصقلي) في عرضه للأدلة التاريخية التي تثبت الأصل الزنجي للمصريين القدماء، ولم يعتمد على افتراضات خيالية بل مضى قدمًا مستشهدًا بشهادات المراجع والمصادر القديمة. واستشهد بهيرودوت_ المؤرخ الإغريقي الذى يحب العلماء الغربيين أن يطلقوا عليه لقب "أبو التاريخ" _والذى أفاد إنه من المؤكد أن لون بشرة السكان المحليين بمصر سوداء بسبب الحرارة. وتسائل أنتا چوب لماذا يقوم هيرودوت_ الذى يقدس العلماء الغربيين رواياته متى كان ذلك مناسبًا لهم_، بالتأكيد أن المصريين سوداً لو كانوا غير ذلك؟. واستكمل ما ذكره هيرودوت الذي أوضح أن المعجزة اليونانية (التنبؤ عند اليونان) من أصل مصري، فعندما يقر اليونانيون أن هذه العرافة كانت سوداء، فإنهم يحاولون تأكيد حقيقة أن هذه العرافة التي تنطق بلسان الآلهة كانت مصرية[٢].

انتقل شيخ أنت چوب إلى نص ديودورس الصقلي (Diodorus٦٣ ق. م –١٤ م وهو مؤرخ إغريقي معاصر للقيصر أغسطس). تعد كتابات ديودورس الصقلي أحد المراجع الأصلية عن التاريخ المصري القديم، الذي جاء في إحدى فقرات كتبه، أن الإثيوبيين يقولون أن المصريين نابعون من سلالة إحدى مستعمراتهم التي انتقلت إلي مصر وقد نقلها أوزوريس. وأشار سترابون أيضًا إلي أن المصريين كانوا سوداً استقروا في الحبشة وفي كولخيس وهم أكثر سواداً من الهنود، ويلاحظ أن **سترابون** زار مصر عام ٥٨ ق. م– ٢٥م وكل بلدان الإمبراطورية الرومانية تقريبًا، وأخذ بالنظرية القائلة أن المصريين والكولخيين من نفس الجنس، ولكنه ذهب إلى أن الهجرات إلى إثيوبيا وكولخيس جاءت من مصر وحدها. ولا يرقى أى شك إلى فكرة سترابون الشخصية في أصل الجنس المصري، إذ أنه سعى في موضوع آخر لإيضاح السبب في أن المصريين أغمق لوناً من الهنود، مما يسمح بدحض أى محاولة للخلط بين الجنسين الهندي والمصري[٣].

---

(1) Eunice A. Charles, "The African Origin of Civilization, Myth or Reality by Cheikh Anta Diop; Mercer Cook" (trans.), "**The African Origin of Civilizatian: Myth or Reality?** (New York: Lawrence hill 7 & company publisher Inc., 1974) , pp.54-56.

(2) Cheikh Anta Diop, Nations Nègres et Culture…., **op. cit**. , pp.67-72 .

(3) **Ibid.** , p.69

كما استشهد الشيخ أنتا چوب بما كتبه المؤرخون في العصر الحديث منهم فولنى، الذى زار مصر في نهاية القرن الثامن عشر. فينقل الشيخ أنتا چوب رأي فولنى عن الجنس المصري القديم، وأوضح أن وجوههم جميعًا منتفخة وعيونهم متورمة وفطس الأنف وشفاهم غليظة. وجاء تفسير فولنى في بادئ الأمر إلى تأثير للمناخ، ولكن حينما زار فولنى أبا الهول وصل لسبب هذا الأمر. فعندما رأي رأس أبى الهول ذى الملامح الزنجية تذكر ذلك النص المشهور الذي كتبه هيرودوت الذي يؤكد أن الكولخيين كانوا من مستعمرات المصريين ذوى بشرة سوداء وشعر مجعد صوفي، ومعنى ذلك أن قدماء المصريين كانوا من الزنوج تمامًا من فصيلة سكان إفريقيا الأصليين، وعليه يمكن تعليل أن دماءهم حين امتزجت بدم الرومان واليونان طوال قرون عدة قد أفقدتهم اللون الأسود الداكن الأول مع احتفاظهم بعرقهم الأصلي[١].

يخلص أنتا چوب من خلال عرض آراء الكتاب اليونان – الرومان في العصر القديم والحديث عن جنس المصريين، إلي أن درجة الاتفاق بينهم مدهشة وهي حقيقة موضوعية يصعب التقليل من شأنها أو إخفاءها بما في ذلك البديلان اللذان يتأرجح بينهما علم المصريات الحديث باستمرار. وأوضح أن الاستثناء هو ما ذهب إليه الكاتب الفرنسي م. س. ش. فولنى الذى تجاوز وجهة النظر التي حاولت بأى ثمن إثبات أن المصريين كانوا من أصل أبيض، بإبدائه بعض الملاحظات بخصوص الجنس المصري، مؤكدًا أن المصريين كانوا أول الناس الذين حققوا طفرات في تحقيق وتقدم العلوم المادية والمعنوية اللازمة للحياة المتحضرة؛ حيث وُجد رجالاً سوداً في أعالى النيل وقد نظموا نظامًا معقدًا لعبادة النجوم، وأخذوا في اعتبارهم كل ما يتعلق بانتاجية الأرض وعمل الزراعة. من ثم؛ فقد رد فولنى الاعتبار للجنس الأسود باعترافه بدوره كأقدم مرشد للبشرية في طريق الحضارة[٢].

**ثالثاً: الأدلة الأنثروبولوجية**

تتلاقى الدراسات الأنثروبولوجية في أن أساس سكان مصر كانوا من الزنوج في عصر ما قبل الأسرات، وبالتالى فإنها كلها تتعارض مع النظريات القائلة بأن العنصر الزنجي تسلل إلي مصر في مرحلة متأخرة. وبالتالى أصبح من الواضح إن أصول الشعب المصري كانت من الزنوج باستثناء وجود تسلل من

---

[1] **Ibid.** ,pp. 225-233.

[٢] شيخ أنتا ديوب، حليم طوسون ( ترجمة)، **الأصول الزنجية للحضارة المصرية** ( القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٥)، ص٣٥

البدو ذوى البشرة البيضاء في عهد الأسرات[١]. وأكد أن علم الأنثروبولوجيا لم يوفق في إثبات وجود جنس مصري أبيض، بل وعلى العكس من ذلك فهو أميل إلى الإتجاه بالأخذ بما هو عكس ذلك. ورغم ذلك فقد طمست هذه المسألة من الكتب المدرسية الجارى تداولها مع تزييف للوعى عن الأصول المصرية. ففي معظم الأحيان تؤكد _ الكتب المدرسية _ صراحة أن المصريين كانوا مجرد بيضاً، بحيث يترك لدى الشخص العادي انطباع بأن مثل هذا التأكيد لابد بالضرورة أنه يستند إلى أساس مسبق يقوم على البحث الرصين، ولكن لا يوجد هذا الأساس وهكذا ضلل جيل بعد آخر. وأشارت كثير من المراجع إشارة عابرة إلى المشكلة حين تعرض لبيض لهم بشرة حمراء وسوداء دون أن تفطن بتاتاً إلى ما في ذلك من فساد ولغط، كما يتحدث المسئولون عن ذوى البشرة السمراء وذوى البشرة البيضاء دون الحديث عن المناطق المشتركة لتلاقى كليهما"[٢].

قام الشيخ أنتا چوب بتقديم عدة نقاط في غاية الأهمية، وقام بالتحقق منها بنفسه مستفيداً من دراسته لعلم الفيزياء واختبارهم عملياً، تتمثل هذه النقاط في قياس نسبة الميلانين والمقاييس العظيمة ومجموعات الدم. يتضح من ذلك إنه رغم تناقض كل هذه الاستنتاجات، فإن درجة تقاربها تقطع بأن أصل الشعب المصري في عصر ما قبل الأسرات كان زنجيًا. ومن ثم؛ فإنها جميعًا لا تتفق مع الفكرة القائلة بأن العنصر الزنجي لم يتسرب إلي مصر إلا في وقت متأخر. فعلى العكس من ذلك على طول الخط، تؤكد الوقائع أن هذا العنصر كان موجوداً منذ بداية التاريخ المصري القديم حتى نهايته، مع الأخذ في الاعتبار أن جنس البحر المتوسط ليس مرادفا لجنس أبيض بل جنس أسمر كما يسميه إليوت سميث[٣].

**رابعاً: التشابهات الثقافية الاجتماعية واللغوية بين مصر القديمة وإفريقيا المعاصرة**

سرد الشيخ أنتا چوب بعد ذلك التشابهات الثقافية الاجتماعية واللغوية بين مصر القديمة وإفريقيا المعاصرة والتي تبرهن على الأصل الزنجي للمصريين القدماء والتي اعتبرها هي الجانب البناء، فذكر عدد من هذه القسمات المشتركة مثل الطوطمية وعملية الختان، فضلاً عن الشعائر التي تقضى بإعدام الملك حين تخور قواه، بالإضافة إلى وجود الطابع الأمومي الذى يميز الثقافة المصرية والإفريقية والذي يؤكد أن

---

(1) **Idem**.

(2) Cheikh Anta Diop, Nation Nègres et Culture…..,**op.cit**. ,p.35.

(3) Cheikh anta diop, Cheikh Anta diop, Mercer Cook (trans.), **op.cit**. , p.30.

السلطة في المنزل مرجعها للأم، هذا إلي جانب الأدلة اللغوية التي تثبت صلة القربى بين اللغة المصرية القديمة ولغة الولوف .

واسترسل الشيخ أنتا چوب في شرح هذه النقطة (اللغات) وخصص لها فصلين من كتابه لدراسة مقارنة بين قواعد اللغة والمفردات في اللغة المصرية القديمة ونظيرتها لغة الولوف الإفريقية، وأكد التشابه والتقارب بين اللغات الإفريقية واللغة المصرية القديمة؛ حيث تقارب اللغتين المصرية القديمة والولوف في بعض أنظمة اللغتين على سبيل المثال في المبني للمجهول وأسماء الإشارة بجانب التشابه في العديد من الكلمات. فالتشابه الواضح للعيان بين اللغتين يعني أيضا تقارب شعوب القارة في شمالها وغربها ثقافياً وتاريخياً وحضارياً. من ثم؛ تعد دراسة اللغة المصرية القديمة والبحث في الحضارة المصرية القديمة أحد المفاتيح الهامة للباحثين في أصل اللغات والثقافات الإفريقية.

في نهاية فصل من كتاب الأمم الزنجية والثقافة تعمد شيخ أنتا چوب مواجهة ورفض النظريات التي تفسر أصل المصريين القدماء، ورفض شيخ أنتا چوب ما ذكره ماسبيرو وأكد أنه تأثر بالمؤلف الكبير الذى نشرته اللجنة الفرنسية والذي جاء فيه أنه بفحص صور التماثيل والنقوش العديدة التي يحتويها هذا المؤلف، تم الاعتراف بأن المصري المصور على جدران الآثار لا يقدم خصائص الزنجي أو مظهره العام، بل يشبه إلي حد كبير الأجناس البيضاء الجميلة في أوروبا وآسيا الغربية[١].

كما أوضح أن ماسبيرو خلط بين مفهومين للأصل مختلفين تمامًا، المهد الأول الذى انطلق منه شعب ما، والأصل الإثني المتعلق بلون الجنس. وأكد شيخ أنتا چوب أن المصريين لم ينسوا أبدًا مفهوم الأصل بالمعنى الثانى وقد عبروا عن ذلك في كافة فنونهم وآدابهم ومناسباتهم الثقافية وتقاليدهم ولغتهم حتى أنه أشار إليهم بالنسبة للونهم هم لا بالنسبة للون الأرض وذلك بكلمة كميت التي تختلط بكلمة حام أبو الزنوج وفقًا للتوراة. والقول بأن كميت تشير إلي لون أرض مصر، لا إلي البلد قياسًا إلي لون بشرة الجنس، يقابله تعبيرا إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء[٢]. وأكد أن ماسبيرو أخفي عن عمد نقطة مهمة تتعلق بأن شهادة القدماء لم يستخدموا كلمة جنس إفريقي الفضفاضة بل حددوا بدقة بأن الشعب المصري من جنس

(1) Cheikh Anta Diop, Mercer cook (trans.) ,the African origin…,**op.cit**. ,p.76

(2) **Ibid**. ,p.84

زنجي وذلك ابتداء من هيرودوت وديودورس. وأضح أن هذا التشويه التدريجي لهذه الحقيقة انتقل إلي الكتب وشكل الرأى العام المدرسي والجامعي[١].

قام الشيخ أنتا چوب بتفسير أن وجهة النظر المؤكدة للأصل الزنجي للمصريين القدماء قد تغيرت منذ حملة نابليون على مصر واكتشاف شامبليون لحجر رشيد، فقد أوضح علم الآثار المصرية الحديث أن المصريين كانوا من البيض. وإذن فما هو سبب التحول؟ يقول الشيخ أنتا چوب أن سبب التحول كان بمعاونة الإمبريالية فقد أصبح من غير المعقول الاستمرار في الاعتقاد والتسليم بالنظرية القديمة والتي ظلت صحيحة حتى هذه اللحظة من أن مصر كانت زنجية، واستطرد المؤرخ الشيخ أنتا چوب قائلاً: "فإن علم الآثار المصرية حين ظهر قد هدم نظرية زنجية المصريين هدمًا كاملاً من جميع النواحى وفي جميع الاعتبارات، وأصبح الرأى العام المشترك لجميع علماء الآثار هو تفنيد النظرية القائلة بأن مصر زنجية الأصل، وقد أصبح الرأى الأول المتفق عليه بين علماء الآثار بأن زنجية مصر كانت نظرية خاطئة"[٢].

إذن؛ فوضع الشيخ أنتا چوب قد جره إلى أن يشترك في الصراع القائم بين علماء الآثار المصرية وأصبح لزامًا عليه أن ينحاز إلى جانب من يقولون أن الحضارة المصرية أصلها من الوجه القبلي، وأنها نزحت من هضاب إثيوبيا، وبذلك يعارض الرأى الآخر الذي يقول أن أصل الحضارة في مصر موطنها الوجه البحري، فهو يرى في رأى القائلين بحضارة مصر أن أصلها في الوجه البحري إنما هو طريق ملتو لكى يثبتوا أن الحضارة المصرية أصلها حضارة الجنس الأبيض وأنها نابعة من حوض البحر الأبيض المتوسط. كما أنه يقحم نفسه في الخلاف بخصوص توقيت ظهور الحضارة المصرية؛ إذ يرجع بعض المؤرخين تاريخ ظهور حضارة المصريين الفرعونية إلى آلاف السنيين، وهناك آخرون يقولون أنها أبعد من ذلك بكثير. والأولون أصحاب نظرية قصر مدة هذه الحضارة، أما الآخرون فأصحاب نظرية طول مدة هذه الحضارة[٣].

والرأى عند الشيخ أنتاچوب أن نظرية قصر مدة الحضارة في مصر إنما يراد بها أن تنسب حضارة وادى النيل إلى أصل أسيوي، بينما نظرية طول حضارة مصر تثبت أسبقية الحضارة المصرية بالقياس إلى جميع الحضارات الأخرى وبالأخص الحضارة المجاورة لمصر حضارة ميزوبوتاميا التي كانت وليدة الحضارة

---

(1) **Ibid**. ,p.86

(2) Cheikh Anta Diop, Nations Nègres et Culture….,**op.cit**. ,pp.63-64

(3) **Ibid**. ,p.65-66

المصرية[١]. ويقول الشيخ أنتاچوب: "توضح النصوص إن توقيت أحداث مصر وتاريخ ميزوبوتاميا جاء من الأفكار لا من الأحداث أى بطريق الاستنتاج الذهني، كما أن الفكرة الموجهة في وقتنا الحاضر تنحصر في الوصول إلى شرح وتفسير مصر عن طريق ميزوبوتاميا، أى عن طريق آسيا الغربية مهد الحضارة الهندية الأوروبية، وكل ما سبق يظهر تماماً أنه إذا بحثنا الأحداث المهمة التاريخية لظهر لنا أنه يجب أن نعتبر ميزوبوتاميا قد خرجت من مصر، أى أنها وليدة لمصر من زمن سحيق في القدم"[٢].

**المطلب الثانى: تحديات وسيناريوهات الهوية الإفريقية لمصر**

لقد قوبلت أطروحة الشيخ أنتاچوب حول الهوية الإفريقية لمصر من خلال حديثه عن أصل المصريين القدماء برفض من كثير من الباحثين الغربيين والمصريين وحتى الأفارقة أنفسهم، رغم ما قدمه من أدلة متنوعة يمكن أن تنعت بالعلمية أو غلب على معظمها صفة العلم. وبالبحث فى الأسباب التي أدت إلي رفض أطروحة الفرعونية "الهوية الإفريقية لمصر" للشيخ أنتاچوب، يتضح أن رفض أطروحة شيخ أنتا چوب على المستوى الغربي لم يكن لعيب في فكرة الفرعونية أو لقصور في أدلتها، وإنما يرتبط الأمر بفكرة المركزية الأوروبية، فقبول مثل هذه الأفكار التي تحويها أطروحة أنتا چوب قد تغير ميزان القوى الثقافي المتمثل فى سيطرة وتغليب الهيمنة الفكرية للنموذج الغربي، فضلا عن ظهور إتجاهات جديدة فى علم الآثار وعلم الأنثروبولوجيا وقتها حالت دون قبول أفكار الشيخ أنتا چوب. وربما يعد التكوين الفكري لبعض المثقفين الأفارقة الدافع وراء رفضهم لأطروحة أنتاچوب، فضلاً عن عدم قدرتهم على التخلص تمامًا من الأفكار المسبقة التى روج لها الغرب بشأن العقلية الإفريقية التقليدية السابقة عن المنطق، وهو ما جعل المثقفون الأفارقة أنفسهم غير قادرين على تقبل أو عدم التجاسر بالاعتراف بمثل هذه الأفكار، فيما عدا الشاعر إيميه سيزير الذى تردد على كافة الأوساط التقدمية الباريسية آنذاك، بحثًا عن اختصاصيين مستعدين للدفاع معه عن هذه الأطروحة ولكنه لم يجد.

كما جاء الرفض المصري لأطروحة الشيخ أنتاچوب نابعًا من رفض فكرة الانتساب للزنوج الأفارقة في حد ذاتها، فضلاً عن غلبة وسيطرة العروبة على العقل المصري. ويعبر رفض المصريين لفكرة الفرعونية عن عدم إدراكهم الهوية الإفريقية لمصر. ومن الملاحظ أنه لا يوجد إشارة إلي الاسهام الذي قدمه أنتا چوب

---

[١] ميزوبوتاميا: مصطلح من أصل يوناني يعنى (بلاد ما بين النهرين)، والنهران هما دجلة والفرات اللذان يشكلان بلاد الرافدين

[2] **Ibid**. , pp.67-69.

في هذا الصدد، وذلك يعود إما إلي عدم علم بما قدمه أو عدم رغبة في اعطائه حقه في هذا المسار، وهو ما يشير إلي عدد من التحديات التي تواجه الهوية الإفريقية لمصر.

**أولاً: تحديات الهوية الإفريقية لمصر**

واجهت الهوية الإفريقية لمصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين عدداً من التحديات التي أضعفت من التفاف المصريين حول هويتهم الإفريقية بشكل يمثل تهديداً لبقاء الهوية الإفريقية لمصر واستمرارها، ومنها تحديات اجتماعية وثقافية وتحديات اقتصادية وأخرى نفسية وذلك على النحو التالى:

**أ) التحدى النفسي المتمثل في أزمة المدركات**

طبقا لمقولات النظرية البنائية الاجتماعية، فإن الهوية لاتنطلق من أسس لغوية أو فلسفية بل من علم النفس الاجتماعي، مثل الهوية الأوروبية ضد الهوية التركية. من هنا تكمن الخطورة وراء هذا التحدى النفسي، وهذا ما جعلها تحتل مكان الصدارة في التحديات التي تواجه الهوية الإفريقية لمصر.

يلاحظ عدم وجود إدراك بالانتماء المصري إلي الهوية الإفريقية سواء على الجانب الرسمي أو الأكاديمي، فالإدراك بهذه الهوية إما يعتريه التجاهل الكامل أو الرفض شبه الكامل لهذه الهوية، أو النظر إلى الإفريقي نظرة دونية، فهو إنسان أسود بدائي متخلف يأكل لحوم البشر وغيرها من الأوصاف التي تنفر من انتماء المصري للهوية الإفريقية. ولا يشذ عن هذا الإدراك إلا قلة قليلة من الجماعة الأكاديمية المصرية ذات الاهتمام الإفريقي والاحتكاك بإفريقيا، وحتى فى الحالة التي بدأت تتحسن فيها صورة إفريقيا في الإدراك المصري (حالة جنوب إفريقيا)، فإنها ترتبط بشكل أو بآخر بدولة متقدمة اقتصادياً إلى حد ما، ويسيطر البيض على مقدراتها. ولعل المتتبع لما تنتجه أدوات الإعلام المصرية يدرك دونما عناء صدق المقولة السابقة، حيث تجاهل شبه تام لما يجرى فى إفريقيا، أو رفض كامل للهوية الإفريقية، فالإفريقي ينظر إليه باعتباره "آخر" أو اعتبار الإفريقي في مرتبة أدنى[1].

وفي هذا الإطار، يتضح عدم وجود منظومة قيم مصرية لنشرها فى إفريقيا. فهذه المنظومة وجدت في مرحلة التحرر الوطني، وشكلت مصر بتوجهاتها الإفريقية المتعلقة بتصفية الاستعمار ومساعدة حركات التحرير الإفريقية، نموذجا رائدا لحركات التحرير وللدول الإفريقية. ولكن انتهت مرحلة تصفية الاستعمار من القارة ولم تتمكن مصر بمفكريها وسياسيها من إحلال بديل قيمي أو نظامي يلفت انتباه الأفارقة للحذو حذوه وقد يكون ذلك ناتجاً عن أن بعض مواريثنا ومدركتنا العامة ما زالت في بعض جوانبها عنصرية، ذلك أن السواد لدينا يشير إلى كل ما هو قبيح ويدعو للتشاؤم، وأحيانا ما يفلت الزمام من بعض كتابنا فيشير

[1] إبراهيم نصر الدين، **دراسات فى العلاقات الدولية الإفريقية**( القاهرة: مكتبة مدبولى ، ٢٠١١) ، ص٤١٣-٤١٤.

إلي الإفريقيين كعبيد (صحفى بالأهرام، كتب "انتصرنا على عبيد إفريقيا"، بمناسبة هزيمة الفريق المصري لفريق زيمبابوى في كرة القدم في ٢٠٠٤، وهو ما آثار رد فعل غاضب في كثير من الدول الإفريقية[١].

ورغم الأطروحة التي قدمها شيخ أنتا چوب والتي تعلى من شأن الفرعونية ويذهب إلى جعل التاريخ الفرعوني مرجعية للتاريخ الإفريقي باعتبار إن الحضارة الفرعونية هي حضارة إفريقية)، إلا أن هذه المحاولة لم تصادف هوى لدى الجماعة الثقافية المصرية، فيما يبدو أنها تعبر عن رفض فكرة المشاركة التاريخية للأفارقة فى صنع الحضارة الفرعونية. وهذا يوضح أنه ما يزال هناك رفض ضمني أو صريح لهوية مصر الإفريقية[٢]. وقد ينبع ذلك الرفض من المدركات السلبية التي تم ترسيخها في مصر عن صورة الرجل الأسود. فغالباً ما يتم تصوير الأفارقة السود في الدراما والأدب المصري بشكل غير مقبول، فدور هؤلاء السود غالباً ما كان يقتصر على دور الأسرى أو العبيد، وغالباً ما كان المصريون ينظرون إلى السود كأشخاص كسالى يؤمنون بالخرافات ومع ذلك كانوا يفضلونهم عبيداً لأنهم كانوا مخلصين وودودين [٣]. هذا فضلاً عن أن المصريين قد نشأوا على الافتخار بكونهم عرب على الرغم إن العروبة يحددها فقط اللسان أو اللغة، فهل اللغة فقط هي المعول عليها كأحد محدات الهوية المصرية، فضلا عن أنهم ليسوا شغوفين بأن يكونوا أعضاء في منظمة الاتحاد الإفريقي[٤].

وقريباً من نفس مدركات المصريين والعرب عن الأفارقة، يعبر نفر من المثقفين والسياسيين الإفريقيين عن صورة العرب لديهم؛ فالعرب تجار رقيق، وهم مستعمرون ويتضح ذلك فى ظاهرة التوسع العربي فى إفريقيا والتي ظهرت جلية من خلال ضم جيبوتى والصومال وجزر القمر إلي منظمة جامعة الدول العربية والسعى لضم إريتريا. ويتضح الادراك السلبي المتبادل بين الطرفين المصري والإفريقي فى عدة مؤشرات منها انه على المستوى الرسمي، كانت اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية لمنظمة الوحدة الإفريقية، لكن مع التحول إلي الاتحاد الإفريقي أصبحت اللغة العربية لغة أجنبية كأى لغة آتت مع الاستعمار، حيث تنص المادة ٢٥ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على أن: "تكون لغات عمل الاتحاد الإفريقي وجميع المؤسسات التابعة له هي اللغات الإفريقية إذا أمكن واللغة العربية والإنجليزية والبرتغالية[٥]."

---

[١] **المرجع السابق**، ص ص ٤١٠-٤١٣.

[٢] **المرجع السابق نفسه**.

[3] **Shahira Amin, discusses Egyptian identity and how Egyptians perceive themselves, September 2012.** Available at: http://www.dailynewsegypt.com/2012/09/06/are-egyptians-africans-or-arabs/AreEgyptiansAfricansorArabs?

[٤] ابراهيم نصر الدين، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤١١

[٥] الاتحاد الإفريقي، القانون التاسيسي للاتحاد الإفريقي، المادة ٢٥، من موقع www.au.int|about|constitutive_act

وفي ذات السياق جاء ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية في يناير ٢٠٠٦ لينص في مادته الثامنة عشر على أنه: "يتعين على الدول الإفريقية إدراك الحاجة إلى تنمية اللغات الإفريقية لضمان تقدمها الثقافي، وتعجيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك يجب أن تسعى إلى صياغة سياسات لغوية وطنية ذات صلة" وعاد في المادة ٣٤ ليقول: "يتم تحرير الوثيقة الأصلية إذا أمكن باللغات الإفريقية والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية." لتصبح دلالة إضافية على وضع اللغة العربية كلغة مستعمر مع لغات المستعمريين الغربيين، وهو ما يقدم دلالة على طبيعة مدركات الأفارقة نحو الإنسان العربي[١].

ويوضح القرار الخاص باللغات الذي أصدره المؤتمر الثانى للكتاب والفنانيين السود عام ١٩٥٨ أن هناك وحدة قوية تربط بين اللغات الإفريقية كتلك التى تربط بين اللغات الهندية والأوروبية. ولنضرب لذلك مثلاً: فقد أمكن ايجاد صلة قربى بين لغات متباعدة فى الموقع الجغرافي مثل الرونجا التى يتكلمها سكان إفريقيا الجنوبية والسارا والولوف والسرير والساراكولا التى يتحدثها سكان إفريقيا الغربية الفرنسية وسكان مصر القديمة. ومن مقترحات هذا المؤتمر ما يأتى: ألا تستعمل إفريقيا المستقلة أية لغة أوروبية أو غير أوروبية كلغة قومية. أن يتم اختيار لغة إفريقية قومية ذات طابع مميز، وعلى ذلك يجب على كل إفريقي أن يتعلم هذه اللغة الوطنية المختارة بالإضافة إلى لهجته الأصلية الإقليمية، وكذا إلى جانب اللغة الأوروبية علماً بأن هذه اللغة الأوروبية تكون اختيارية. قرر مؤتمر رؤساء الدول الإفريقية المنعقد فى أديس أبابا عام ١٩٦٣ أن اللغات الإفريقية تستعمل كلغات رسمية لمنظمة الوحدة الإفريقية إن أمكن إلى جانب اللغتين الإنجليزية والفرنسية واشترطوا أن تكون اللغة الإفريقية المستعملة كلغة رسمية يجب أن يكون لها متنها وتكون مكتوبة. ويلاحظ أن الفقرة الخاصة باستخدام اللغات الإفريقية داخل المنظمة أضيفت إلى النص الأصلي للميثاق فى البند ٢٩ بعد تدخل الرئيس عبدالناصر الذي كان يريد أن تقبل اللغة العربية. فأصبحت الصيغة النهائية للبند ٢٩ تقرر" أولا اللغات الإفريقية ثم لغتى الدولتين العظميين الاستعماريتين بدون الإشارة الصريحة إلى اللغة العربية"[٢].

حتي أن الدراسات المصرية حول العلاقات المصرية الإفريقية لم تتمكن من صياغة مظلة أيديولوجية، أو على الأقل من رفع راية تعمل في ظلها السياسة الخارجية، بشكل يجذب اهتمام الدول الإفريقية للتعامل مع مصر، رغم أنه يمكن لمصر رفع رايات عدة حسب ظروف أقاليم القارة الإفريقية، الراية

---

[١] د. إبراهيم نصر الدين، " تأثير توجهات وسلوك نظم حكم ثورات الربيع العربى على العلاقات العربية الأفريقية، فى **مجلة الشئون الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المجلد الأول، العدد الثانى، أبريل ٢٠١٣)، ص ٢٣٠.

[٢] كلود فوتيه، أحمد كمال يونس( ترجمة)، **أفريقيا للأفريقين** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، ص ص٦٥-٦٧.

الإسلامية فى غرب إفريقيا، وراية المصالح المتبادلة فى منطقة حوض النيل، راية الفرعونية وراية الجامعة الإفريقية على مستوى القارة [١].

**ب) التحدى الإجتماعي والثقافي:**

إن تعدد الأبعاد والجوانب فى كيان مصر وتوجيهها نتيجة طبيعية للموقع البؤري فى قلب مثلث القارات، وبالتالى لمصر أبعاد أربعة: الأسيوي والإفريقي على مستوى القارات، والنيلي والمتوسطي على المستوى الإقليمي [٢]. ولكن هذا التنوع والتعدد في دوائر الانتماء المصرية ساهم فى حدوث فجوة ثقافية بين مصر وإفريقيا وإشكالية في الهوية الإفريقية لمصر خاصة إذا ما اقترب أكثر من عنصر من عناصر الهوية من تحقيق أهدافه بدرجات متفاوتة، وقد حدث بالفعل وظهرت هذه الفجوة.

وهناك العديد من المؤشرات التى توضح أن هذا المكون الاجتماعي والثقافي شكل تحدياً أمام الهوية الإفريقية لمصر. فقد استمر الوجود القانوني لمنظمة الوحدة الإفريقية فى إطار جامع لدول القارة الإفريقية بالمعنى الجغرافي الذي يشمل القارة ولكن مع تزايد انضمام الأعضاء الجدد ببلوغ عدد الدول المستقلة ٥٣، وافقت المنظمة في عام ١٩٧٦ على تقسيم القارة إلي أقاليم فرعية للتكامل الاقتصادي وللتنظيم الفرعي كخطوة تمهيدية تساعد على انشاء السوق الإفريقية المشتركة وهذه الأقاليم هي الشمال والغرب والشرق والوسط والجنوب. تتالت عمليات انشاء المنظمات الفرعية ووجدت السياسة المصرية نفسها في موقف حرج، فهي بحكم الموقع صارت في أقاليم الشمال الإفريقي وهي بحكم مصالحها المصيرية موجودة في وسط وشرق إفريقيا والقرن الإفريقي. والمهم في هذا المقام أن دول الشمال الإفريقي شكلت منظمة الاتحاد المغاربي، وشكلت دول القرن الإفريقي منظمة الإيجاد، وشكلت دول وسط إفريقيا منظمة دول الوسط الإفريقي، وشكلت دول الشرق والوسط والجنوب منظمة كوميسا، ووجدت مصر نفسها خارج كل هذه التنظيمات بالمعنى القانوني واستمر ذلك إلي أن انضمت مصر إلي الكوميسا [٣].

كانت هوية مصر التي تشكل نقطة تقاطع لعدد من الأقاليم الفرعية إحدى المعضلات التي تواجه الدور المصري فى إفريقيا مع بداية عام ١٩٥٢. فعلى مستوى الفكر والسياسات، كانت ثمة أدبيات مطروحة عن بعض الإتجاهات السياسية التي تدعو للانتماء الفرعوني، والانتماء الإسلامي، والانتماء المتوسطي، والانتماء العربي، وكذلك الانتماء الإفريقي بمفهوم وادى النيل والقرن الإفريقي أو الإمبراطورية التاريخية

---

[١] د. إبراهيم نصر الدين، دراسات فى العلاقات الدولية الأفريقية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠٦.

[٢] جمال حمدان، **نحن وأبعادنا الأربعة** (القاهرة: دار المعارف ، ٢٠٠٣)، ص ٢٣.

[٣] عبدالملك عودة، العلاقات المصرية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة **آفاق إفريقية** (السنة الثالثة، العدد العاشر، ٢٠٠١)، ص ١٢.

المصرية[١]. فالإتجاه الفرعوني كان يمثل إتجاهاً نحو تغذية الدراسات الغربية والمستغربين في مصر. والاتجاه الإسلامي كان تياراً سياسياً قائماً حتي بعد سقوط مشروع الجامعة الإسلامية في المنطقة في أوائل القرن العشرين. كما أن التيار الذي ربط مصر بالبحر المتوسط (حسين مؤنس وتوفيق الحكيم وحسين فوزى) كان يربط مصر في نهاية المطاف بالمعسكر الغربي. أما الإتجاه العربي والإفريقي فقد كتب لهما عباس العقاد في ظل هذه التيارات المتصارعة خاصة بعد أن التقى الرئيس عبدالناصر بعدد من الخبراء والسياسين عامى ١٩٥٤/١٩٥٣ وحدد هذه الخيارات وذلك في كتابه فلسفة الثورة الذي صدر عام ١٩٥٤ حيث رتب الدوائر الثلاث التي تحكم الانتماء المصري والحركة السياسية لمصر، وهي الدائرة العربية ثم الإفريقية ثم الإسلامية [٢].

غير أن تحديد هذه الدوائر لم يكن قد استقر بعد في تقاليد العمل السياسي في السنوات الأولى بعد عام ١٩٥٢. فبينما كان حسين مؤنس يصدر كتاباً قدم له عبدالناصر في عام ١٩٥٥ بعنوان مصر ورسالتها يحدد فيها دوائر الحركة التاريخية لمصر وهى إفريقيا، الشرق الأوسط، البحر المتوسط. وكانت الدائرة الإسلامية تحظى بأولوية فى إطار العلاقات مع السعودية وفى سياق مشروع المؤتمر الإسلامي فى مواجهة الأسرة الهاشمية في بغداد وعمان، هذا رغم الترتيب المتأخر لهذه الدائرة الإسلامية في فلسفة الثورة[٣].

**التداخل بين الدائرتين العربية والإفريقية ومشكلة الهويات المتعددة:**

تعتبر الرابطة العربية أشد الروابط التي تربط مصر من بين دوائر حركتها الإقليمية وأكثرها جاذبية عبر التاريخ. منذ مؤتمر باندونج وتأميم قناة السويس ١٩٥٦ ثم العدوان الثلاثي وعقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ بدأ قدر من التصادم والتعارض بين التوجهات العربية والإفريقية. مع بداية تزايد الدور المصري على الجانبين العربى والإفريقي، ظهر عدم ارتياح إفريقي للجمع بينهما خاصة مع بداية إعلان الوحدة المصرية السورية وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة والتي جاءت في إطار رفض مصر أن تكون جزءاً من الشرق الأوسط وأحلافه المرتبطة بالغرب. وأخذ الأفارقة ينظرون لمصر وكأنها بلد عربي لا تنتمى لإفريقيا إلا موقعاً. وعلى سبيل المثال، حينما سافر وفد الجمهورية العربية المتحدة إلي أكرا في عام ١٩٥٨ لحضور مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، قال نكروما لوزير الخارجية المصري محمود فوزى" أبلغ الرئيس عبدالناصر أن اسم مصر عزيز على الأفارقة وأنه يرجو ألا يختفى هذا الاسم بعد أن تغير وأنه لا يتصور إفريقيا بدون مصر". ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل حاولت بعض الوفود الإفريقية في مؤتمر أديس أبابا

---

[١] محمود أبو العينين، الدور الاقليمي "الدور الاقليمي المصري في إفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بين الاستمرارية والتغير"، في **السياسة الدولية** (العدد ١٤٩، المجلد ٣٧، يوليو ٢٠٠٢) ، ص٣٧.

[٢] **المرجع السابق نفسه**

[٣] **المرجع السابق نفسه**

في عام ١٩٦٣ (نيجيريا وإثيوبيا) أن تعترض على إدخال اللغة العربية ضمن لغات العمل الرسمية في منظمة الوحدة الإفريقية، كما أثيرت هذه القضية مرة أخرى فى أحد الاجتماعات من قبل وفد السنغال؛ حيث وجه حديثه للوفد المصري متسائلاً ومستنكراً عما إذا كانت مصر تنتمى حقيقة إلى إفريقيا أم أن انتمائها هو انتماء عربي[١].

وكانت هذه النقطة إحدى النقاط الحساسة والتي تمثل معضلة أمام السياسة المصرية في إفريقيا وكان من الصعب تخطيها لاسيما وأن الاستعمار كان يروج في ذلك الوقت للفصل بين الشمال العربي وإفريقيا جنوب الصحراء كما يسعى للحيلولة دون دور مصري مؤثر فى إفريقيا.

**ج) التحدى الاقتصادي**

يبين مما تقدم أن هناك إدراكاً رسمياً على مستوى صنع السياسة الخارجية المصرية بأهمية تعزيز المصالح المصرية فى إفريقيا، وفى المقابل فإنه يكاد يكون هناك رفض كبير على مستوى القائمين بتنفيذ السياسة الخارجية فى إفريقيا، ومن شأن ذلك أن يجعل السياسة الخارجية عاجزة عن تنفيذ أهدافها فى تعزيز المصالح المصرية فى إفريقيا. ولذلك كان من الطبيعي أن نجد من يقول بأن التواجد الإسرائيلي فى إفريقيا لا يهدد الأمن الوطني المصري، وأن نجد تقاعساً من جانب رجال الأعمال المصريين عن التجارة والاستثمار فى إفريقيا، وأن نجد تصوراً من بعض الجهات التنفيذية فى الدولة يصل إلى حد الاهمال والتجاهل التام لأوضاع الدول الإفريقية، فهذه لا تعرف عدد الدول أعضاء الكوميسا وتلك ما تزال فى دراساتها الرسمية تكتب أسماء لدول إفريقية تغيرت منذ ما يزيد على ربع قرن (داهومى – فولتا العليا – جنوب غرب إفريقيا)، وتزعم أنها تمارس معها علاقات تجارية. فكيف والحال على هذا النحو يمكن تحقيق انطلاقة فى تعزيز المصالح المصرية فى إفريقيا؟ فالمتأمل في واقع العلاقات المصرية الإفريقية يدرك دونما عناء كبير تدنى هذه العلاقات حجما وكثافة وتنوعاً، وذلك يعبر في جانب منه عن عدم الاهتمام من قبل القائمين على التنفيذ، أو عدم معرفتهم بالشئون الإفريقية، أو عدم التنسيق بين كافة الأجهزة العاملة فى المجالات المختلفة بإفريقيا[٢].

يلعب المكون الاقتصادي دوراً أساسياً وهاماً فى وجود إشكالية الهوية الإفريقية لمصر ومثل تحدياً أمام الهوية الإفريقية لمصر. فهناك عوامل اقتصادية أدت إلي تعميق الهوة فى هوية مصر الإفريقية، من بينها ظهور النفط فى دول الخليج العربي . جاء البترول فى الدول العربية ليزيد التفاعل بين مصر والعالم العربي عن ذى قبل وأكثر من أى وقت مضى، تعاملاً وتبادلاً وهجرة وسياحة وعملاً وسياسة. فالبترول

---

[١] **المرجع السابق**، ص ٤١

[٢] إبراهيم نصر الدين، دراسات فى العلاقات المصرية الإفريقية، **المرجع السابق**، ص ص ١٨-٢١.

أخرج الجزيرة العربية من عزلتها التي فرضتها عليها الصحراء والفقر. وفي الوقت نفسه ساهمت العمالة المصرية التي بدورها كانت أكبر عامل تحضر وتنمية في الجزيرة العربية في ازدياد التقارب العربي. ولأول مرة تخرج الهجرة البشرية من مصر ولأول مرة تخرج السياحة من الجزيرة العربية وتستقبل مصر أكبر تيار من السياحة العربية الصيفية سواء من دول الخلج لاسيما من السعودية. في المقابل، مثل السياح الأفارقة ٣% فقط من إجمالى السياح إلي مصر في عام ٢٠١١، فاحتل السائح المصري إلى جنوب إفريقيا المرتبة ٣٢ من إجمالى ٣٥ [١].

مثل اقتراب العلاقة بين الهجرة والتنمية أحد الاقترابات المسيطرة على الفكر الاقتصادي المصري في مطلع الخمسينيات، وهو ما يدعم التوجه عربياً، فضلاً عن فكرة التوجه إلي الهجرة لتقلل الضغط السكاني فى مصر وما يترتب على ذلك من فكرة التحويلات النقدية من المهاجرين. وجاءت توجهات الحكومات المتعاقبة في مصر متأثرة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة عام ١٩٩٤، كما أكدت الأمم المتحدة علي العلاقة بين الهجرة والتنمية [٢]. وعليه فقد ازداد حجم ووزن الهجرة المصرية المؤقتة أو العاملة إلي الدول العربية وذلك عكس الحال مع إفريقيا [٣]. بعد انتهاء الحرب الباردة، استمرت مصر فى مجال التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً ولكن أصيبت بالانكماش والتضاؤل نتيجة لظهور أسواق إفريقية مفتوحة أمام المنافسة وغياب استثمارات مصرية في المصادر الطبيعية والمواد الأولية.

**ثانياً: السيناريوهات المحتملة للهوية الإفريقية لمصر**

يمكن أن تؤدى التحديات السابقة إلى واحدة من **التبعات / السيناريوهات** المحتملة بالنسبة للهوية الإفريقية لمصر. ومن هنا يسعى هذا الجزء إلى محاولة استشراف مستقبل الهوية الإفريقية لمصر. ويمكن الاعتماد على تقنية السيناريوهات كإطار تحليلي في دراسة هذه النقطة، حيث تعد تقنية السيناريوهات إحدى الأدوات المنهجية الأكثر استعمالاً في الدراسات المستقبلية وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات. ويمكن أن تؤدى التحديات السابقة إلي واحدة من **التبعات / السيناريوهات** التالية على الهوية الإفريقية لمصر في المستقبل:

---

[1] Sherif Maher Hassan, Egypt and Sub-Saharan Africa: Does Egypt's future lie in Africa? ,in **www.ascleiden.nl**( Leiden: African studies center,2015).

[٢] جامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: «الهجرة الدولية والتنمية»** (القاهرة: مطبعة جامعة الدول العربية،٢٠١٤).

[٣] جمال حمدان، نحن وأبعادنا، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥

- السيناريو الإتجاهي (الخطي): يفترض استمرار حالة عدم الإدراك المصري للهوية الإفريقية على قرينة استمرار المتغيرات التي تتحكم في الإدراك المصري للهوية الإفريقية وأهم هذه المتغيرات ما يرتبط بعلم النفس الاجتماعي وهو ما يعنى عدم تقبل المصريين نفسياً الارتباط بالزنوج .
- السيناريو الإصلاحي ( التفاؤلي): يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصلاحات فى إدراك المصريين للهوية الإفريقية، بمعنى حدوث ترتيب جديد في إتجاه الإدراك المصري للهوية الإفريقية بما يسمح بتحسين مسيرة العلاقات المصرية الإفريقية، فضلاً عن حدوث تقارب بين الهويتين العربية والإفريقية وأن يستقر هذا الموقف، بمعنى وجود خط وصل بين إفريقيا والعرب من خلال إعادة إحياء العلاقات العربية الإفريقية. وربما تبنى مقولة دوائر الانتماء المتحاضنة التي نادى بها المستشار طارق البشري، قد يساعد إلي حد ما فى إحداث نوع من التوافق وعدم التعارض بين الدائرتين العربية والإفريقية معاً. بمعنى آخر عدم وجود تعارض وتصارع بين دوائر الانتماء المتعددة، فالمصري هو فرعوني وعربي وإفريقي وإسلامي وشرق أوسطي، فكلها دوائر انتماء متحاضنة غير متنافية. وهذا الأمر رهن قدرة القيادة السياسية في مصر على إدارة هذا الموقف . وقد يكون استخدام فكرة إن مصر الفرعونية أيضاً هي أصل العروبة طبقاً لما ذكره عكاشة الدالى وأحمد باشا كمال، ومن هنا فالفرعونية هنا قد تكون جسراً يصل العروبة بالإفريقانية.
- السيناريو التحولي ( التشاؤمي): يعنى هنا أن تتعرض الهوية الإفريقية لمصر لمخاطر وتهديدات وتحديات عديدة، يترتب عليها حدوث أزمات في العلاقات المصرية الإفريقية. ونظراً للمخاطر التي يحملها مثل هذا السيناريو، كان من الضروري البحث فى بعض المتغيرات والأحداث ذات الثقل التي قد تؤدى إلي إعادة تأكيد الهوية الإفريقية لمصر، وتلعب الفرعونية دوراً في حدوث مثل هذا السيناريو .

**المطلب الثالث: مستقبل الهوية الإفريقية لمصر ودور الفرعونية في إعادة تشكيلها**

في مقابل هذه التهديدات والسيناريوهات يمكن طرح رؤية بديلة لإعادة بناء الهوية الإفريقية لمصر كالتالى:

**أولاً: متغيرات طارئة على المجتمع المصري تؤكد عودة الروح للهوية الإفريقية لمصر**

يمكن من خلال بعض المتغيرات الجذرية الطارئة على المجتمع المصري في الفترة الأخيرة والتي من شأن تأكيدها عودة الروح للهوية الإفريقية لمصر. ويقصد بهذه التغيرات عدة أمور؛ أولها فشل مصر في استضافة كأس العالم في عام ٢٠١٠ ، ثانيها؛ عودة المصريين لإفريقيا من خلال الأزمة مع دول

حوض النيل، وثالثها، أزمة النفط في دول الخليج العربي، ورابعها؛ تزايد الحديث عن الانتماء الإفريقي لمصر سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الجماعة المثقفة.

**المتغير الأول: خسارة مصر استضافة مونديال كرة القدم في عام ٢٠١٠**

أثار فشل مصر _في الحصول على صوت واحد من أصوات اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) _ في التصويت الذي أجرى في زيوريخ لاختيار الدولة التي ستستضيف نهائيات كأس العالم في عام ٢٠١٠، ضجة كبيرة في البلاد. ففازت جنوب إفريقيا بحق استضافة الحدث الرياضي الكبير الذي يقام كل أربعة أعوام بعد حصولها على حوالى ١٤ صوتاً من أعضاء اللجنة التنفيذية البالغ عددهم ٢٤ عضواً مقابل عشرة أصوات للمغرب، بينما لم تحصل مصر على أي صوت. ولدى إعلانه عن الدولة الفائزة بحق استضافة النهائيات، ذكر رئيس الفيفا سيب بلاتر إن قرار إقامة الحدث الرياضي الكبير في جنوب إفريقيا يمثل انتصارا للقارة الإفريقية بأكملها[١].

فحينما تقدمت مصر لتحصل على استضافة كأس العالم في عام ٢٠١٠، وضعت الفيفا معياراً للمفاضلة بين جنوب إفريقيا ومصر والمغرب لاستضافة كأس العالم ٢٠١٠ . وتمثل هذا المعيار في كيفية إظهار كل دولة عطاءات أو مؤشرات لإثبات قدراتها الإفريقية. فقدمت جنوب إفريقيا نفسها باعتبارها ممثل للتاريخ الإفريقي المشترك من الاضطهاد والاستعمار، فضلا عن ما تشهده من معدلات تنمية حديثة، وكان التحدى الذي واجهته المغرب يتمثل في أنها دولة ذات هوية يربطها علاقات وثيقة مع أوروبا كما انسحبت من منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٨٠. وجاء التحدى الآخر أمام مصر، والذي يتمثل في أنه رغم أنها لعبت دوراً قيادياً في الشئون الإفريقية (كما جاء على لسان فتحى سرور الذي قام بتقديم ملف مصر رسمياً إلى جوزيف بلاتر رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم)، ولكنها لم تستطع تقديم نفسها كدولة ذات هوية إفريقية وتاريخ إفريقي مشترك مثلما فعلت جنوب إفريقيا، فلم تستطع تبرير تدخلها في الشأن السوداني لمدة تقترب

---

(1) Shaun T. Lopez ,Race, Place and Soccer: Egypt, Morocco and African identity in the competition to host the 2010 FIFA World Cup, in **Soccer & Society**( London:Routledge tylor& francis group,Vol. 13, Nos. 5–6, September–November 2012),pp. 639–652

من ١٣٠ عاماً [١]. وربما كشف هذا الموقف عن الخلل في إدراك القيادة السياسية وقتها لهوية مصر الإفريقية، وهو ما مثل تحدياً لإعادة بناء الهوية الإفريقية لمصر.

ورغم أن قرار الفيفا كان قائماً على مدى الاستعداد المادي للدول، إلا أنه بحكم استضافة كأس العالم في إفريقيا، فقد شكلت إفريقيا المكان أحد المحددات الأساسية في اختيار الدولة التي تمثل إفريقيا في استضافة هذا الحدث، ومثلت الحالة المصرية معضلة بسبب التناقضات بين زعمها هويتها الإفريقية وبين حقائق الواقع والممارسة في تعاملاتها مع الدول الإفريقية. وفي مقارنة للطريقة التي أدار بها الوفد المصري ووفد جنوب إفريقيا يتضح أنه في حين أكد الوفد المصري على وحدانية التراث الثقافي المصري، فإنهم لم يبذلوا جهداً لابراز صورة مصر بصفتها ممثلا لإفريقيا. ففي الوقت الذي رفعت فيه مصر شعارات الهوية المصرية الفرعونية، فإن جنوب إفريقيا رفعت شعارات الهوية الإفريقية. وحين رفعت جنوب إفريقيا شعاراً رسمياً ( حان الدور الإفريقي It's Africa's Turu)، رفعت مصر لافتات تحمل شعار( حان دورنا It's our Turn) ولا تحمل أى شعارات ولا لافتات تدل على الهوية الإفريقية ولم تأت أية إشارة إلى النهضة الإفريقية في أى مادة مصرية وهذا يتناقض مع الاستراتيجية التي تبنها وفد جنوب إفريقيا الذي جاءت كل شعاراته تحمل الطابع الإفريقي[٢] .

يكشف هذا الموقف أن إدراك القيادة السياسية المصرية في عهد مبارك للهوية الإفريقية في ذاك الوقت كان يعتريه قصور أو خلل. ومن هنا يمكن من خلال الإعلام نشر وبيان إن عدم قدرة مصر على إبراز هويتها الإفريقية كان أحد الأسباب التي حالت دون قبول مصر استضافة كأس العالم في عام ٢٠١٠، لاسيما في ظل حب المصريين الشديد لهذه اللعبة، وقد يكون هذا الأمر سبباً وراء إعادة إحياء أو إدراك لهوية مصر الإفريقية مرة أخرى.

**المتغير الثانى : أزمة مصر مع دول حوض النيل**

---

(1) **Idem**.

(2)Scarlett Cornelissen, "It's Africa's Turn: The Narratives and Legitimations surrounding the Moroccan and South African bids for the 2006 and 2010 Finals",in **Third World Quarterly** (Lodon: Routledge,vol.13,no.16, 2004),pp.213-217.

تعد المصلحة الوطنية هي نقطة الانطلاق المركزية في علاقات مصر الإفريقية، لذلك كانت السياسة الخارجية المصرية دائمة التركيز علي دول حوض النيل، لذا وجه لمصر انتقادا بأن اهتمامها بإفريقيا هو اهتمام بنفسها فقط دون ما مراعاة للجانب الإفريقي. فمهددات الأمن المصري المجتمعية تأتي دائما من جنوب الدولة المصرية حيث منابع مياه النيل، لذا فمحور صياغة سياسة مصر الإفريقية نابع انطلاقا من الدفاع عن مصالح الدولة المصرية التقليدية التي لا تختلف باختلاف الأنظمة الحاكمة وذلك من خلال تأكيد أدوات القوة الناعمة ( النفوذ غير المادي) المصرية في إفريقيا. فلا يمكن الاعتماد علي مقولة الحقوق التاريخية المكتسبة لضمان تدفق مياه النيل إلي مصر فثمة تغير في موازين القوي الإقليمية والدولية، فضلا عن أن القانون الدولي حمال أوجه كثيرة وهو ما يفرض علي مصر ضرورة استخدام نفوذها غير المادي للدفاع عن مصالحها المائية جنبا إلي جنب مع تفعيل الوجود الاقتصادي في القارة الإفريقية[١].

تعتمد مصر على نهر النيل في توفير ٨٥% من احتياجاتها المائية، ورغم ذلك لم تتعامل بشكل جدي مع ملف النيل ومع دول حوض النيل، ولم تواكب التطورات التي حدثت في هذه الدول، ولا العوامل الخارجية التي تدفعها للمطالبة بإعادة توزيع المياه، وظل يستند الحُكم في مصر إلى ما يُسميه بـ«حقوق مصر التاريخية» في مياه النيل، وذلك استنادًا إلي اتفاقيات تم توقيعها مع بعض دول حوض النيل بينما كانت لا تزال مُستعمرَة. ويختلف هذا الأمر تماماً عما قامت به إثيوبيا في إدارتها لملف مياه النيل.

وفيما يتعلق بمصر، فقد كان مشروع عبدالناصر الأيديولوجي يقتضى اهتماماً كبيراً بإفريقيا وتحررها من الاستعمار، لذا يبدو أن عبدالناصر كانت تجمعه علاقات صداقة بكثير من الزعماء الأفارقة ومنهم الإمبراطور "هيلا سيلاسى" بما تلاشى معه استخدام قضية مياه النيل كورقة ضغط سياسي على مصر. بيد أن هذا الوفاق لم يستمر طويلاً، فسرعان ما نشبت الخلافات بين البلدين على خلفية قيام مصر ببناء السد العالى دون أن تستشير دول المنبع، وهو ما عارضته إثيوبيا. بينما في عهد الرئيس السادات، جاء إعلان الرئيس السادات عن مشروع لتحويل جزء من مياه النيل لرى ٣٥ ألف فداناً في سيناء ليشعل العلاقات بين مصر وإثيوبيا في عهد الإمبراطور "منجستو هيلا ماريام" خليفة "هيلا سيلاسى" الذي تقدم بشكوى إلى منظمة الوحدة الإفريقية في ذلك الوقت تتهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل،

---

[١] عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين"، **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٤٨، المجلد ٣٧، مارس١٩٩٩)، ص ص ٣٠ – ٥٤.

واحتدم الخلاف إلى حد تهديد الرئيس الإثيوبي «منجستو» مصر بتحويل مجرى نهر النيل، فيما وجه الرئيس السادات خطابًا حادًا إلى إثيوبيا مهدداً باستخدام القوة العسكرية[١].

وفي عهد الرئيس مبارك، ساد في البداية قدر من التفاهم في العلاقات بين البلدين والذي نتج عنه تجمع (الإندوجو) عام ١٩٨٣، وذلك كإطار إقليمي للتشاور والتنسيق بين دول حوض النيل، رغم أن إثيوبيا لم تنضم إليه إلا بصفة مراقب مع كينيا. لكن توترت العلاقات حينما خطط نظام "منجستو" لإقامة مشروع كبير في منطقة "تانا بيليز"، لمضاعفة الانتاج الكهربائي الإثيوبي، وهو مشروع بدأت مرحلته الأولى عام ١٩٨٨، وبلغت ميزانيته حوالى٣٠٠ مليون دولاراً أمريكياً، وكان من المقرر أن يتم من خلاله إقامة خمسة سدود لتوفير المياه لحوالى ٢٠٠ ألف مزارعاً في إثيوبيا. فعارضت مصر وتصدت لمحاولة حصول إثيوبيا على قرض من بنك التنمية الإفريقي، مما زاد من توتر العلاقات بين الطرفين[٢].

كما أهمل نظام مبارك كثيرًا في علاقات مصر الإفريقية، وتعامل مع الدول الإفريقية بتعالٍ، كما جعل نظام مبارك علاقات مصر بإفريقيا مرتبطة بشخص الرئيس بشكل كبير؛ حيث تأثرت العلاقات بين مصر وإثيوبيا للأسوأ بشكل كبير في أعقاب محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس الأسبق مبارك بأديس أبابا إبان زيارته لحضور مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية. وحدثت قطيعة تامة في العلاقات لاسيما في أعقاب تصاعد لهجة التصريحات الرسمية والإعلامية العدائية المتبادلة بين البلدين، كما تدهورت العلاقات أيضًا مع السودان بدلاً من التحالف معها بسبب اتهامها بالتورط في هذه العملية، وهو ما أضعف موقف دول المصب وساهم أيضًا في تقسيم السودان إلي دولتين وتمكين إسرائيل من تنفيذ مخططاتها في القارة الإفريقية لاسيما ما يتعلق بالمياه[٣].

ويمكن القول إذن، إن الأنظمة الحاكمة المصرية قد أهملت علاقاتها بالقارة الإفريقية بعد انتهاء تجربة الرئيس عبدالناصر، حتى أنها فشلت في توظيف القاعدة الدبلوماسية المصرية الضخمة في القارة الإفريقية لخدمة الأمن القومي. كما تخلت مصر عن مصادر قوتها ونفوذها غير المادي في القارة الإفريقية

---

**(1) Rushdi Said, The Nile in Egypt (New York: Springer, 1981), pp. 15.**

(2) Laura Parkes, the Politics of 'Water Scarcity' in the Nile Basin: the Case of Egypt, in **Journal of Politics & International Studies** (Vol. 9, summer 2013), p. 433.

(3) Laura Parkes, **op. cit**. ,p. 436

وعلى رأسها الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية، التي كانت الكنيسة الإثيوبية تابعة لها في الماضى، وكان من الممكن أن تساهم في لعب دور كبير في قضية المياه، كما اختزلت مصر علاقاتها بدول حوض النيل على أنها علاقة دول متشاركة في مجرى مائي واحد دون أن تهتم بضرورة تنمية هذه البلدان والمشاركة في مشاريع تنموية وعقد صفقات تجارية معها [١].

وأما ما يتعلق بإثيوبيا، فمنذ عام ٢٠١١ وما بعدها، استغلت إثيوبيا حالة القطيعة في علاقتها مع مصر لتعزيز نفوذها في دول حوض النيل واقامة علاقات إقليمية، كما استفادت من حالة التوتر السياسي في مصر بعد الثورة وبدأت في بناء عدة سدود أبرزها سد النهضة. اختلف تعامل كل من مصر وإثيوبيا في أزمة مياه النيل وفي إدارة ملف أزمة الاتفاقية الإطارية بشكل كبير. ففي حين لجأت الأخيرة إلى الرهان على الحاضر والأمر الواقع والطموح، لجأت مصر إلي التاريخ، بالاستناد على «حقوقها التاريخية» في مياه النيل دون أن تهتم بالحاضر ولا حتى بمستقبل علاقاتها بدول الحوض. وعلى مدار سنوات كانت محصلة هذه المعادلة تساوى صفرًا، إلا أن تطور إثيوبيا للطريقة التي تدير بها الأزمة، جعل المعادلة في السنوات الأخيرة تميل لصالح إثيوبيا، وهو ما ظهر في نجاحها في إقناع خمس دول بالتوقيع على إتفاقية الإطار التعاوني لدول حوض النيل. ومع تقلص التواجد المصري في إفريقيا، وغيابه تماماً في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥ بدأت هذه الدول تلجأ إلى قوى إقليمية ودولية أخرى لمشاركتها طموحها نحو التنمية عبر إقامة مشروعات اقتصادية كان أهمها استغلال التدفق المائي من أجل توليد الكهرباء عبر إقامة السدود، لذا فإن السدود الأربعة التي تشرع إثيوبيا في تشييدها إضافة إلى سد النهضة لا تهدف بشكل مباشر إلى تخزين المياه بقدر ما تهدف إلى توليد الكهرباء لتغطية العجز أولا وتحقيق فائض لتصدير الكهرباء ثانياً[٢].

انطلقت إثيوبيا في إدارتها للأزمة من منطق الضعيف الذي يواجه قوة إقليمية كبيرة في القارة السوداء والوطن العربي، وهذا يعنى أنها نجحت في إبراز هويتها الإفريقية، فقد كانت حتى عام ١٩٥٠ دولة شرق أوسطية، وفجأة أصبحت دولة ذات هوية إفريقية واضحة ومقرات كل المنظمات الإفريقية فيها. كما استغلت إثيوبيا سياسة التعالى التي اتبعها النظام المصري مع الدول الإفريقية في تأجيج حالة من الغضب والتمرد

---

(1) Robert G. Wirsing, Daniel C. Stoll, Christopher Jasparro, **Cooperative River Basin Management** (Palgrave Macmillan UK: Macmillan Press, 2013), pp 133-172.

(2) **http://www. sasapost. com/questions-about-renaissance-dam/20/4/2014**

لدى أنظمة هذه الدول _المرتبطة بعلاقات وثيقة هي الأخرى بإسرائيل_ ضد مصر، كما استغلت تمترس مصر خلف اتفاقيات تم توقيعها في عهد الاستعمار، في استفزاز الشعور الوطني لمواطنى هذه الدول؛ حيث أكدت أن هذه الاتفاقيات تنتقص من سيادة دولهم. إلى جانب ما سبق، نجحت إثيوبيا في جذب استثمارات خليجية بمليارات الدولارات، تبلغ الاستثمارات السعودية منها ١٣. ٣ مليار دولار، وتتركز هذه الاستثمارات في المجالات الزراعية، بمعنى أنها تعتمد بشكل كامل على المياه، ما يجعل هناك تأييد من هذه الدول لإثيوبيا في إقامة السدود وإعادة توزيع مياه النيل، لارتباط الأمر بمصالحها واستثماراتها بشكل مباشر[١].

على الجانب الآخر، فشل النظام المصري في إدارة الأزمة بشكل كبير؛ حيث فقدت مصر كافة قواها ومصادر نفوذها غير المادي التي مكنتها يومًا ما من رفع علمها في كل مكان في إفريقيا، ومن بينها تقديم نفسها كدولة ذات هوية وانتماء إفريقي كما تعامل النظام المصري بتعالٍ مع القارة السوداء ولم ينشغل بأى من همومها أو مشاكلها، إلى جانب ذلك، أهمل النظام المصري كل سبل التعاون والعلاقات مع دول حوض النيل، واختزلها في مياه النيل فقط، وكأنه اهتمامه بالقارة الإفريقية هو اهتمام بنفسه فقط دون إيمان حقيقي بالقارة وقضاياها. ترتب على اهمال مصر دورها في إفريقيا الناتج في جزء منه عن تراجع إدراكها لهويتها الإفريقية أن أصبحت دول حوض النيل على ضفة نهر اتفاقية عنتيبى ومصر وحدها على الضفة الأخرى. وفقدت قدرتها على الحركة والفعل على المستوى الإفريقي ولم تدرك خصوصية الأبعاد الإنسانية والنفسية الحاكمة للشخصية الإفريقية ولم تعد تمتلك شيئا من أوراق المواجهة سوى القانون الدولي الذي تستطع دول حوض النيل تجاوزه عن طريق اتحادها معا وفرض كلمتها لأن المعركة بالنسبة لهم هي معركة تحرر وطني ضد «رجل حوض النيل الأبيض المريض»[٢].

ويمكن القول بشكل قاطع أن مصر لايمكنها الوصول إلى دول حوض النيل برفع هوية عربية وإسلامية أو إنكار وعدم إدراك الهوية الإفريقية، لأن الأفارقة محملين بمدركات سلبية لما هو عربي فضلا عن أن العديد من دول حوض النيل لا يدين سكانها به. من المهم إعادة صياغة ذلك الخطاب الاستعلائي في ضوء رفع راية الفرعونية التي تعنى الهوية الإفريقية لمصر، فضلا عن البحث في الخصوصيات

---

[١] محمد عاشور، "سد النهضة والأمن القومي المصري: التحديات وسبل التعامل"، في **مؤتمر التحديات الامنية والاقتصادية الراهنة في إفريقيا (** القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، أبريل ٢٠١٦)، ص ٢٦

[2] Egypt, Ethiopia headed for war over water, available at:
**http://www. al-monitor. com/pulse/politics/2013/03/egypt-ethiopia-water-war. html**

المصرية الأصيلة في النوبة وفي العلاقات الكنسية القبطية وكل خصوصية أو نقاط تلاقى مشتركة تشكل جسر للتواصل المصري مع إفريقيا. كما تحتاج مصر لبناء سياسة ما بعد العزلة وألا ترتكن لتاريخ لا يتواصل بفعل وتأكيد لهويتها الإفريقية[١].

إن نجاح أى تحرك مصري تجاه قضية التعامل مع دول حوض النيل سوف يتوقف على قوة مصر النسبية – بعناصرها الصلبة والناعمة– وقدرتها على التأثير على هذه الدول، نظراً لأن التفاعلات المتعلقة بمياة النيل تدخل فى إطار السياسات المائية، ولما كانت السياسات المائية – شأنها شأن أية سياسة – تعتمد على علاقات القوة بين الأطراف المعنية. وبالتالى، فإن نجاح أى تحرك مصري تجاه دول منابع النيل يتطلب تعزيز وتوظيف عناصر وأدوات القوة المتاحة لمصر والتنسيق بينها، سواء كانت عناصر وأدوات قانونية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية أو أمنية أو عسكرية[٢]، وتطرح الفرعونية نفسها كإحدى أدوات القوة بمعناها الثقافي.

**المتغير الثالث: أزمة النفط في دول الخليج العربي**

ليس من السهل تغيير الهوية الحالية لمصر المتجهة صوب العالم العربي إلا في حالة وقوع أحداث مؤثرة جداً تستدعى بروز الهوية الإفريقية إلي جانب هويات أخرى . وهو ما يطرح تساؤل هام، هل سيكون لأزمة النفط في الخليج دور في تغير وجهة مصر جنوباً صوب إفريقيا؟ بدأت دول الخليج تجنى ثمار الاعتماد المفرط على النفط في تمويل موازناتها؛ حيث تراجعت أسعار النفط بأكثر من ٧٠% من قيمتها على مدى العامين الماضيين، لتحقق دول الخليج عجزاً نقدياً في ظل بيئة منخفضة الأسعار بعد أن كانت تمتاز بكونها في صفوف الدول التي تُحقق وفرات مالية مرتفعة مهما كانت الحالة المتردية للاقتصاد العالمي. أقرت المملكة العربية السعودية_ أكبر مُصدر عالمي للنفط_ أن موازنة العام ٢٠١٦ تعانى من عجز مالي بلغ ٨٧ مليار دولار– أى ما يعادل نحو ٣٩% من إجمالى الموازنة– ذلك بعد أن بلغ العجز لعام ٢٠١٥ نحو ٩٨ مليار دولار. كذلك تتوقع الكويت تحقيق عجز مالى بنسبة ٦٠% من المصروفات المُقدرة، أى ما يعادل ٤٠ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٦–٢٠١٧، وهو المستوى القياسي الأكبر

---

[١] أحمد الصاوى، "رجل النيل المريض"، **جريدة الأهرام** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد٦٠٦٢٢، ١١ يونيو ٢٠١٣)، ص١٢.

[٢] صبحى على قنصوه، **"المطالب الإثيوبية في مياه النيل وأثرها على الأمن المائي المصري"**، في **مجلة الشئون الإفريقية** ( القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، يناير ٢٠١٥)، ص ٣٧

في تاريخ الكويت. بل وتقدر بيوت المال العالمية تحقيق دول الخليج مُجتمعة لعجز مالي يُلامس ٣٩٥ مليار دولار خلال العامين المُقبلين[١].

وفي هذا الإطار، فعلاقة مصر بمرحلة ما بعد النفط ستكون علاقة مباشرة . تتمثل إحدى نتائجها في انخفاض المساعدات والاستثمارات من دول الخليج وانخفاض تحويلات العمالة المصرية وفرص العمل المتاحة بالخليج ولن تسلم مصر من تأثيرات نهاية الحقبة البترولية[٢]. ومن المتوقع أن تنخفض المساعدات الخليجية لمصر وربما أبرز دليل على ذلك تراجع السعودية عن وعودها بتقديم ٣٠ مليار ريال سعودي إلى مصر في عام ٢٠١٦. وفي هذه الحالة قد توجه مصر بوصلة اهتمامها إلى الجنوب لمواجهة مشكلاتها التي قد تنتج عن مثل هذه الأزمات النفطية في الدول العربية مثل العمالة المصرية في الخليج وما يترتب عليها، فضلا عن أزمات كالأمن الغذائي والعجز المالي وركود الانتاج المحلي والاستثمارات والسياحة ومصادر النقد الأجنبي وهناك مجال للاستثمار في بترول ساحل العاج والمعادن في بوتسوانا والأراضى الزراعية في السودان. إن انخفاض الجنيه المصرى مقابل العملات الاخرى، يمكن أن يوفر حافزاً إضافياً مهماً للصادرات المصرية لإفريقيا جنوب الصحراء. وتقوم إفريقيا حالياً بفتح أبوابها للاعبين الاقتصاديين الجدد مثل البرازيل والصين ومصر وتستغل هذه الدول وجود روابط تاريخية وثقافية ودبلوماسية مع إفريقيا. وفي هذا الصدد، فالهوية الإفريقية يمكن أن تساعد على اعتبار أنها شكل مختلف عن القوى الأخرى[٣].

**المتغير الرابع: تزايد الحديث عن الانتماء الإفريقي لمصر**

شهدت الفترة الأخيرة في مصر تزايد الحديث عن الانتماء الإفريقي لمصر وذلك على المستوى الرسمي الذي يشهد زيارات متبادلة ومكثفة من مصر إلي دول القارة الإفريقية. كما زاد اهتمام الجماعة المثقفة بالحديث عن الانتماء الإفريقي لمصر وظهر ذلك في العديد من المؤتمرات والندوات التي تعقدها هذه الفئة، فضلا عن تزايد تدريجي ملحوظ في إدراك الهوية الإفريقية لمصر على مستوى الكتابات الأكاديمية. وصار هناك إتجاه قوي يدعم فكرة أن مشكلة مصر الأساسية مع إفريقيا هي مشكلة ثقافية تتعلق بالهوية والانتماء، فهناك من يتحدث عن الهوية المصرية الخالصة باعتبار أن مصر سبقت العالم كله في

---

[١] تقرير إذاعة سكاى نيوز عربية.

[٢] محمد كمال، "العرب ومصر ما بعد البترول"، في **جريدة المصري اليوم**
http://www.almasryalyoum. com/news/details/936014

[3] Sherif Maher Hassan,**op. cit**. ,p.7.

الحضارة، ففى الوقت الذي احتلت فيه العديد من الدول وتخلت بالتبعية عن لغتها المحلية الأساسية، كانت مصر استثناءا على ذلك، فرغم وقوعها تحت طائلة الاستعمار إلا أنها احتفظت بهويتها المصرية الخالصة. وهناك اتجاه تحدث عن الهوية العربية والإسلامية لمصر، وآخر يرى انتماءها بشكل ما لأوروبا بحكم إطلالها على البحر المتوسط، فيما أبرز آخرون الهوية القبطية مستشهدا باعتبار بكلمةEgypt التي تعنى قبطي. بينما تجاهل الجميع الهوية الإفريقية لمصر رغم أنها الأساس بحكم التاريخ والجغرافيا[١].

ولكن يلاحظ تزايد الحديث عن الانتماء الإفريقي لمصر من قبل الباحثين المصريين إلى الحد الذي جعل من هذا الانتماء مكوناً أساسياً من مكونات الهوية المصرية على مر العصور وعنصراً محورياً في تشكيل المعالم الثقافية للشخصية المصرية. ولعل ما تقوم به وزارة الثقافة المصرية من ترجمة أعمال الشيخ أنتا چوب بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية يمثل ترجمة لمثل هذا الاهتمام [٢].

**ثانياً: الفرعونية كمرجعية لهوية مصر الإفريقية**

إن الصحوة المصرية تجاه إفريقيا بعد ظهور المتغيرات السابقة يمكن أن تصب مباشرة في الدور المساعد الذي يمكن أن تلعبه الفرعونية في إعادة تشكيل الهوية الإفريقية لمصر، وذلك من منطلق الاستخدام السياسي الذي يعنى التحرك في طريق تغير مدركات النظم الحاكمة في مصر، لأن مصالح مصر المصيرية في إفريقيا. ويمكن اعتبار فكرة الفرعونية **محدداً ثقافياً** والتي تعد **أحد مصادر قوة الدولة** الحديثة، أو مقدراتها القومية وهي في التحليل السياسي المعاصر تمثل مصدرا مهما للنفوذ غير المادي للدولة في النظرية التي دشنها جوزيف ناى وتمتاز عن غيرها من المصادر الأخرى بالفاعلية إذا أحسن استغلالها أو استثمارها. كما أنها أكثر مقبولية لدى الأطراف الأخرى بالمقارنة بمصادر القوة الأخرى، مثل القوة الاقتصادية أو العسكرية، وهي في تحليل الجغرافي المصري الدكتور جمال حمدان تمثل أحد أهم مكونات "الموضع" بالنسبة لمصر[٣].

وكان إدراك حكام مصر منذ آلالاف السنين لهويتهم الإفريقية واضحاً. فقد استخدم قدماء المصريين ملوك الأسرة الثامنة عشر في عهد الأسرات هذه الميزة؛ حيث كان يتم استجلاب أبناء الملوك من إفريقيا

---

[١] صلاح الدين عبدالصادق، "العلاقات المصرية الإفريقية عقب ثورة ٣٠ يونيو"، في **أفاق إفريقية** (المجلد ١٢، العدد ٤٣، ٢٠١٥)، ص ٧.

[٢] عبده باه، العلاقات المصرية – السنغالية، **المرجع السابق**، ص ١٠٩.

[٣] يوسف الشريف، "العلاقات الثقافية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الإفريقي (التاريخ – الحاضر – المستقبل) "، في د. نازلى معوض احمد (محرر)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينات، **أعمال المؤتمر الثانى عشر للبحوث السياسية ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٨** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٨)، ص ص ١٧٥-٢٠٠.

ودول متفرقة من العالم لتعليمهم في قصر الحاكم؛ حيث ينشئون على نمط الحياة المصرية والثقافة السائدة في مصر، ومن ثم يكونون بمثابة الأنصار والسفراء لمصر عند العودة إلي بلادهم وتولى الحكم هناك. وهذا الأمر، ظهر له حالة مشابهة مع مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما يتعلق بقادة التحرر الوطني في دول إفريقيا وآسيا فضلا عن الدول العربية. كما أن الفكرة ذاتها عبر عنها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول بقوله: "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بقادة المستقبل"[١]. ويظل التساؤل: هل تصلح الفرعونية كمنظومة قيم يروج لها في إفريقيا؟. نظرا لوجود مخاطر تتمثل في عدم الاهتمام بنظرية الفرعونية، فالواقع يحتم ضرورة استخدامها، وذلك على النحو التالى :

١- **<u>على المستوى الرسمي</u>** :

بعد أن كانت اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية لمنظمة الوحدة الإفريقية، فإذا بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية عن القارة الإفريقية شأنها في ذلك شأن اللغة الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية؛ حيث تنص المادة الخامسة والعشرون من القانون على: " تكون لغات عمل الاتحاد، وجميع المؤسسات التابعة له هي اللغات الإفريقية ما أمكن، والعربية، والإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية ". وفي ذات السياق؛ أتى ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية (يناير ٢٠٠٦) لينص في مادته الثالثة على أنه يتعين على الدول الإفريقية "تشجيع التعاون الثقافي بين الدول الأعضاء بغية تقوية الوحدة الإفريقية من خلال استخدام اللغات الإفريقية، وتشجيع الحوار بين الثقافات"، ثم تضيف المادة الثامنة عشر من ذات الميثاق على: " يتعين على الدول الإفريقية إدراك الحاجة إلى تنمية اللغات الإفريقية لضمان تقدمها الثقافي، وتعجيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك يجب أن تسعى إلى صياغة سياسات لغوية وطنية ذات صلة" وتذهب المادة الرابعة والثلاثون إلى القول " يتم تحرير الوثيقة الأصلية إن أمكن باللغات الإفريقية، وبالعربية والإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية ...الخ ".

ويأتي تقرير مفوض الاتحاد الإفريقي ألفا عمر كونارى في المجلد الأول في (مايو ٢٠٠٤) والذي يحمل عنوان: " الخطة الإستراتيجية للاتحاد الإفريقي: رؤية ومهمة الاتحاد الإفريقي"؛ ليقرر في مقدمته أن النوبة هي أصل الحضارة المصرية وبالتبعية هي أصل الحضارة الإفريقية حين ينص على : "وكانت النوبة

---

[١] **المرجع السابق نفسه.**

وامتداداتها الصحراوية هي أم مصر"، وهكذا أضيف بعد جديد للمعادلة فبعد أن كانت الحضارة المصرية هي أصل الحضارة الإفريقية، باتت النوبة هي أم مصر، وبالتبعية هي أم الحضارة الإفريقية بكل ما يحمله ذلك من دلالات. فإذا ما أُضيف إلي ما تقدم أن ذات التقرير يضع" قائمة باللغات الأساسية للدول الإفريقية، ويضع أمام الدول العربية في الشمال الإفريقي اللغات التالية : مصر ( العربية – النوبية) الجزائر ( العربية – البربرية) ليبيا ( العربية) موريتانيا( الحسنية–العربية– وولوف – سونينكى – الفولانية ) المغرب ( العربية– البربرية)، السودان (العربية –النوبية– الدينكا – مساليت– شلوك– نوير– زاندى– فور) تونس (العربية) جيبوتى (العربية– عفار– الصومالية) جزر القمر (شيكو موروا) الصومال (الصومالية– العربية) .... نحن إزاء توجه إفريقي يحاول إعلاء الهويات التي ينظر إليها باعتبارها إفريقية . ومن ثم؛ فعدم رفع رأية الفرعونية يعنى رفع رأيات أخرى بديلة قد يكون لها تأثير سلبي على منحنى العلاقات المصرية الإفريقية. وتكمن خطورة عدم الاهتمام بفكرة الفرعونية وعدم استخدامها كراية في سياسة مصر الخارجية الإفريقية، في تنامى وظهور رايات جديدة أخرى بديلة تتمثل في رفع راية النوبة أو اللعب بالورقة النوبية أو ما هو غير ذلك.

**٢– وعلى المستوى الفكري : فانه يلاحظ التالى :**

لا يوجد في أى عمل موسوعي إفريقي أية دراسات شاملة عن دول الشمال الإفريقي وإنما يكتفي بالحديث عن مشكلة جنوب السودان، ومشكلة النوبة ، والأقباط، والأمازيغ. وفي التقسيم الثقافي للقارة الإفريقية لدى الكتاب الإفريقيين نجد الفرنكفون، والأنجلوفون،واللوزيفون، ويجرى تجاهل العربفون. ويندر أن تجد في المنتديات الإفريقية جنوب الصحراء ترجمة من العربية وإليها، وإنما تنصرف الترجمة بين الفرنسية والإنجليزية فحسب . وواقع الحال يشير إلى أن عدداً من المسئولين في الدول الإفريقية كثيراً ما نظر إلى العرب في الشمال الإفريقي باعتبارهم غرباء عن القارة، وأحيانا مستعمرين (د.باندا الرئيس الأسبق لمالاوى – ويورى موسيفينى رئيس أوغندا) .

٣– **على المستوى الحركي :** فإنه تكفي الإشارة إلى ما يلى :

إلى جوار القاعدة الفرنسية في جيبوتي أصبح هناك وجود عسكري أمريكي، وبريطاني، وألماني، وإيطالي في جيبوتي تحت دعوى مكافحة الإرهاب والقرصنة، وهو الأمر الذى يشير إلي صعوبة الحديث عن هوية عربية لجيبوتي . وفي الصومال، تكفي الإشارة إلى التدخل الإثيوبي الطاغي في الصومال تحت

المظلة الأمريكية، وبمشاركة قوات أوغندية، وكينية وبوروندية تحت دعاوى مكافحة الإرهاب وهو الأمر يجعل عروبة الصومال محل شك . أما جنوب السودان، فقد خرجت كلية من الحظيرة العربية، وباتت تشكل قاعدة لمعاداة العرب بعون من دول الجوار، والولايات المتحدة واسرائيل . وفي مالي، فإن قيام تنظيمات وهابية (تكفيرية) باحتلال شمال مالي، وتضم في قيادتها بعض العرب والطوارق ، قد أسفر عن تنامى حالة العداء لكل من ينتمى للهوية العربية، وباتت القوات المالية وأفراد الشعب المالي، يطاردون هؤلاء حتى بالاستئصال الجسدي، وذلك بعد التدخل الفرنسي وقوات من خمس عشرة دولة إفريقية إعمالا لطلب حكومة مالى، وبدعم من جانب الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) والاتحاد الإفريقي وهو ما يشير إلى تصاعد موجة العداء للعرب في كافة دول غرب إفريقيا، باعتبارهم مصدر الإرهاب في المنطقة . وإذا ما أُضيف إلى ما تقدم أن كافة جيوش الدول الإفريقية تقوم على تدريبها قوات الأفريكوم( القيادة العسكرية الأمريكية المشتركة لإفريقيا) إرتكانا إلى عقيدة عسكرية وحيدة لهذه الجيوش تتمثل في مكافحة الإرهاب ( الإسلامى) لاتضح مدى خطورة استمرار هذا الوضع وتأثيره السلبي على العلاقات العربية الإفريقية؛ حيث تجسدت الصورة السلبية للعرب في إفريقيا كعنصريين من جهة، وإرهابيين من جهة أخرى[١].

فهل ستعتنق مصر على الأقل مفهوم الفرعونية في علاقتها مع إفريقيا؟. وعلاوة على ذلك، فإذا كان الإمبراطور هيلاسيلاسى قد بادر بإعادة الطابع الإفريقي لإثيوبيا، وإذا كان جمال عبدالناصر قد دشن إعادة الطابع الإفريقي لمصر، فإن الآمال لا تزال قائمة بشأن إعادة النظر في مسألة الإدراك المتبادل لقضية الهوية واستخدام الراية الفرعونية لتعزيز العلاقات المصرية الإفريقية. ومن ثم؛ سيكون استخدام الفرعونية في تعزيز العلاقات المصرية الإفريقية مهم للغاية في إمكانياته التاريخية، وذلك بالربط بين اللغات والأديان والهويات والتاريخ في اندماج تاريخي بين مصر وإفريقيا في النظام العالمي الجديد[٢].

إن مصالح مصر المصيرية تقتضى الحاجة إلي بداية جديدة تماماً مع القارة الإفريقية، وإلي نوع جديد من العلاقات بين شعوب إفريقيا والمصريين. فلابد من تغير المدركات السلبية المتبادلة بين الطرفين. فبدون ذلك يكون كل شيء وهمي، فبدونه لا يمكن تفعيل العلاقات المصرية الإفريقية. فلابد من فتح آفاق

---

[١] إبراهيم أحمد نصر الدين، **"تأثير الإرهاب على العلاقات العربية الأفريقية"**، في **التقرير الاستراتيجي الإفريقي** ( القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الاصدار السابع، ٢٠١٣)، ص ص ٤٥-٤٧

[٢] على مزروعى، صبحى قنصوه وآخرون (ترجمة)، **قضايا فكرية: إفريقيا والإسلام والغرب** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقى،١٩٩٨)، ص١٤١.

غير محدودة ويتم تبادل المساعدات الفنية فيما بينهم. بمعنى آخر، لابد من ارتباط أخوي يضم الطرف الإفريقي من ناحية والمصري من ناحية أخرى. ومما يدفع هذه العلاقات قدماً للأمام هو عدم وجود نزاع بين مصر والدول الإفريقية، من ثم فهذه أرضية جيدة تصلح لتقبل أفكار الشيخ أنتا چوب. وبذلك تكون العلاقات على أساس الصداقة بدلا من الكراهية والريبة وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل بدلا من سيطرة المدركات السلبية المتبادلة بين الطرفين المصري والإفريقي [١]. ويلاحظ أن فكرة الشيخ أنتا چوب قد لقيت تأييدًا من قبل بعض الأفارقة، فقد ظهر ذلك فيما يشبه المظاهرة في مؤتمر برازفيل للكتاب والأدباء المناهضين للعنصرية في يونيو ١٩٨٧م، فضلا عن وجود بعض النماذج الإفريقية المؤيدة لفكرة الفرعونية. ويتضح ذلك في كتابات بعض المفكرين والكتاب الأفارقة مثل الكاتب السيراليوني "وليم كنتون" والكاتب الغاني شارل دى جرافت جونسون، وغيرهم من المؤيدين الذين سموا أنفسهم Diopian ومنهم أبو بكر موسى لام الذى عالج أصل الفولانيين من وادى النيل.

علاوة على ذلك، فالتحولات في النظام العالمي تفرض سرعة استخدام الفرعونية كمنظومة قيم يروج لها في إفريقيا من أجل تحقيق المصالحة بين مصر وإفريقيا، ونسيان الماضى، وصياغة مستقبل جديد يهدم الحوائط الأيديولوجية والاقتصادية، بل والجغرافية بين المصريين والأفارقة، فضلاً عن وجود عوامل جديدة تدفع بالمصريين والأفارقة إلى التجمع مرة أخرى تحت راية الفرعونية. ومن هذه العوامل: إن الأفارقة في شمال وجنوب الصحراء أصبحوا في صدارة الضحايا في النظام العالمي الجديد نتيجة بزوغ الأبارتهيد العالمي (التكيف الهيكلي، الإيدز، الإيبولا، المخدرات، الفقر.. إلخ). فضلا عن أن مصر دولة من الدول الكبرى في إفريقيا، وقد ارتبطت في تاريخها الطويل ببعض شعوب القارة الإفريقية فحينا بالسياسة، وحينا بالتجارة، وحينا بالنسب وأواصر القربى الوثيقة، وحينا بالاشتراك في التاريخ والمصير. ولإفريقيا تاريخ طويل عريق ضارب في القدم، وقد قامت فيها في زمن الأزمان إمبراطوريات عظيمة، وحضارات ناهضة، كما أن لمصر سياسة إفريقية تحرص على مصالح هذه القارة[٢].

كما أن هناك عدة ركائز يرتكن عليها مفهوم الفرعونية تتمثل في الأتى: أولها؛ الركيزة الجغرافية؛ حيث تعد مصر جزءًا من إفريقيا، وثانيها؛ الركيزة الثقافية واللغوية؛ وتعنى صلة القربى والتشابه بين اللغة

---

[١] إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤١١-٤١٢.

[٢] على مزروعى، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٤٣.

المصرية القديمة وبعض اللغات الإفريقية فضلا عن تشابه العادات والتقاليد بين مصر وإفريقيا التي تتضح في الطوطمية والختان وغيرها. في حين تمثل ثالثها الركيزة التاريخية؛ فالحضارة الفرعونية مرجعية للتاريخ الإفريقى. أما تعد رابعها الركيزة القارية الشاملة؛ فرغم أنه يمكن لمصر رفع رايات عدة تعمل في ظلها السياسة الخارجية المصرية بشكل يجذب اهتمام الدول الإفريقية للتعامل مع مصر، ولكن فيما عدا راية الفرعونية وراية الجامعة الإفريقية فهي رايات محدودة الاستخدام حيث تستخدم حسب ظروف أقاليم القارة الإفريقية، فالراية الإسلامية في غرب إفريقيا وراية المصالح المتبادلة في منطقة حوض النيل، ولكن راية الفرعونية يمكن استخدامها على مستوى القارة[١].

ثم في النهاية؛ فرفع الفرعونية كإحدى الأدوات الرمزية في السياسة الخاجية لمصر تجاة إفريقيا يساعد على تجاوز مشكلات مصر مع دول حوض النيل، فإلي أى مدى الاشترك في التاريخ، يمكن أن يعزز فرص التعاون بين الدول. وهنا يمكن الاستفادة من مقولات النظرية البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية؛ حيث يعد مفهوم الهوية identity من المفاهيم المهمة في النظرية البنائية ليس فقط لأنها تساعد فى تحديد المصلحة للفاعل لكنها أيضا لصناعة السياسة العامة للدولة. إذ تحدد الهوية للفاعل دوراً فى العلاقات الدولية؛ وبذلك سيتصرف الفاعل دوماً بما يراه ملائماً لهذا الدور. فعلى سبيل المثال؛ أظهرت مجموعة من الدراسات إن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبية ألمانيا وبأهمية التكامل الأوروبي أدى إلي سياسات مختلفة عما سبق. كذلك اعتقاد البريطانين وتحديد هويتهم بالعلاقات الأطلسية حدد دور بريطانيا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ولعل خروجها من الاتحاد الأوروبي يؤكد هذه الرؤية. فضلاً عن ذلك لابد من تحديد العوامل التي تحدد الهوية للفاعل وكيف تتغير هذه الهوية؟. من هنا لابد من تحليل الهوية وتوصيفها، ويعتمد هذا الأسلوب على أن لكل هوية نقيضاً أو معياراً مخالفاً لها، فعدم وجود الأخر يلغى وجود الهوية. ولكن الهوية هنا لاتنطلق من أسس لغوية أو فلسفية بل من علم النفس الاجتماعي، مثل الهوية الأوروبية ضد الهوية التركية، أو الهوية البريطانية ضد الهوية الأوروبية أو الهوية الأمريكية فى مواجهة جماعات أخرى. الهوية هنا لا تتغير بشكل سهل إلا إذا كان هناك تغير كبير يجعل الوحدات الفاعلة تنخرط بعلاقات اجتماعية جديدة تسهم في تحديد هوية جديدة مثل الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلي أوروبا وأحداث ١١ سبتمبر بالنسبة إلي الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

---

(١) **المرجع السابق نفسه.**

٢ خالد المصري، **"النظرية البنائية فى العلاقات الدولية"**، فى **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ( دمشق: جامعة دمشق، المجلد ٣٠ ، العدد الثانى ، ٢٠١٤ )، ص ص ٣١٥-٣١٨.

هذا وقد تزايد الدور الذي تلعبه الهوية في علاقات الدول بنهاية الحرب الباردة، حتى أصبحت محركاً لإعادة رسم خريطة العالم السياسية. ولكن يلاحظ وجود ثلاث إشكاليات خاصة بفهم تأثير الهوية في سياسات الدول الخارجية، تتمثل الإشكالية الأولى فى علاقة المصلحة بالهوية، ويلاحظ أنهما متداخلان؛ فالهوية تكون فى حالات كثيرة هي المحدد الرئيسي إن لم يكن الوحيد فى تعريف وتحديد المصالح الوطنية العليا للدولة. وتتعلق الإشكالية الثانية بحدود تعزيز الهوية للعلاقات التعاونية بين الدول، ويلاحظ أن الدول التي تتشابه مع غيرها في إحدى هوياتها أو أكثر تزداد لديها النزعة للتقارب وللتعاون مع بعضها. وتتعلق الإشكالية الثالثة بتأثير حالات تعدد الهويات داخل الدولة الواحدة في سياستها الخارجية. ويلاحظ أن هذا التأثير يتوقف بدرجة كبيرة على كيفية إدارة القيادة السياسية لهذه العلاقة، ومدى قدرتها على حسن توظيف الهويات المتاحة بشكل متجانس ومتكامل لخدمة المصالح الوطنية العليا للدولة. من ثم؛ فالهوية يمكن أن تلعب دوراً مهماً فى دفع وتعزيز وتنمية العلاقات بين الدول[١].

ومن المهم هنا الإشارة إلي الحالة المصرية فى نقاط أساسية:

١. العلاقة بين الهوية الإفريقية لمصر ومصالحها المصيرية فى القارة الإفريقية.

٢. الهوية الإفريقية لمصر تحدد سلوك الدولة المصرية، وهي بدورها تتحدد من خلال التفاعل بين مصر والقارة الإفريقية.

٣. ليس من السهل تغيير الهوية الحالية لمصر المتجهة صوب العالم العربي؛ لأن الواقع المجتمعي نفسياً غير مدرك لهويته الإفريقية بشكل واضح. ولابد من ظهور حدث قوي أو حالات كبيرة جداً تستدعى بروز الهوية الإفريقية إلى جانب هويات أخرى. وهنا يأتى أهمية الدور المساعد الذي يمكن أن تلعبه الفرعونية في إعادة تشكيل الهوية الإفريقية لمصر، وذلك من منطلق الاستخدام السياسي الذي يعني التحرك في طريق تغير مدركات النظم الحاكمة في مصر، لأن مصالح مصر المصيرية في إفريقيا. ويلاحظ في الفترة الأخيرة وجود مجموعة من المؤشرات الإيجابية التي توضح تزايد الاهتمام بالحديث عن الانتماء المصري للقارة الإفريقية علي مستويات عدة رسمية وغير رسمية، وربما تلقى هذه المؤشرات بظلالها علي تحسين صورة الادراك المصري لهويته الإفريقية، وفي هذا الصدد تزداد الحاجة إلي مزيد من إلقاء الضوء على أطروحة الفرعونية للشيخ أنتا چوب الذى يعد رائدا في مسألة الحديث عن الهوية الإفريقية لمصر .

**إيمان عبدالعظيم سيد أحمد، مدرس مساعد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة**

---

[١] وليد عبدالناصر،التداخل والتعدد والتعاون: إشكاليات تأثير الهوية فى السياسة الخارجية للدول وعلاقتها الخارجية، فى **السياسة الدولية**( القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٢٠٠ ، رقم ٢١٥، الأثنين ٢١ مارس ٢٠١٦)، ص ٣٨